



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

أثر الإتجاهات الحديثة لإستقلالية البنك المركزي على
فعالية السياسة النقدية في الدول النامية
-دراسة تحليلية لبنك الجزائر 1990-2022-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذة:

د/ بلعاش ميادة

إعداد الطالبة:

➤ بوعافية عايدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
قصاص شريفة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	20 أوت 1955 - سكيكدة-
بلعاش ميادة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955 - سكيكدة-
ضياف علية	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	20 أوت 1955 - سكيكدة-

السنة الجامعية: 2022-

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات... الحمد لله الذي هدانا إلى هذا ولولاه لما كنا من المهتدين..... الحمد لله الذي لا يخلو لسان من ذكره ولا قلب من شكره في السر والعلانية فبإسمه تبدأ الأعمال وبإسمه تختتم الأفعال...

لك الشكر يا ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أما بعد...

أتقدم بعميق الشكر وفائض الامتنان للأستاذة الفاضلة الدكتورة "بلعائش ميادة" التي أنارت لي الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والذي كان لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة على تقبلهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية من أساتذة وطلبة وعمال ولا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

بوعافية عابدة

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلصنا مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى "أبي" حفظه الله ورعاه.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى القلب الرقيق والنفس البريئة إلى رياحين حياتي أختي... "حياة".

إلى الوجه المفعم بالبراءة والسعادة في ضحكتها أختي... "هبة الرحمان".

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي... صديقاتي.

إلى كل من علمني حرف، إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في وصولي لطريق النهاية.

إلى كل من كان سندا لي في كل صغيرة وكبيرة..... إلى من يعرف عايدة ويكن لها الاحترام.

لكم كل الشكر والامتنان



عايدة بوعافية

الملخص:

هدفت دراستنا إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار وهذا من خلال دراسة تحليلية لأدواتها وأهدافها خلال فترة 1990-2022 باعتبارها فترة عاشت فيها الجزائر أزمات كان أبرزها أزمة انهيار أسعار النفط، وكذلك إبراز أثر استقلالية البنك المركزي الذي أظهر اتجاها حديث للسياسة النقدية، إضافة إلى ذلك يشدد على دور استقلال بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي الذي أصبح من الأهداف النهائية للسياسة النقدية وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

أن قانون نقد وقرض 90-10 منح استقلالية واسعة لبنك الجزائر ولكنها استقلالية قانونية وليست فعلية لآبد من إعادة النظر فيها لإعادة الثقة في بنك الجزائر والتحكم في مسار السياسة نقدية وتحقيق فعاليتها وبلوغ أهدافها، وأوصتنا الدراسة إلى ضرورة بدل المزيد من الجهد لتحقيق الهدف الأساسي لبنك الجزائر المتمثل في استقرار المالي من خلال التوسع في استخدام الأدوات غير مباشرة.

الكلمات المفتاحية: : البنك المركزي، استقلالية، سياسة نقدية، استقرار مالي، اتجاهات الحديثة

Summary:

Our study aimed to know the extent of the effectiveness of monetary policy in achieving price stability, and this is through an analytical study of its tools and objectives during the period 1990–2022 as a period in which Algeria experienced crises, the most prominent of which was the crisis of the collapse of oil prices, as well as highlighting the impact of the independence of the Central Bank, which showed a modern trend of monetary policy, In addition, it stresses the role of the independence of the Bank of Algeria in achieving financial stability, which has become one of the final goals of monetary policy. The study concluded a number of conclusions, the most important of which are:

The Monetary and Loan Law 90–10 granted broad independence to the Bank of Algeria, but it is a legal and not an actual independence that must be reconsidered to restore confidence in the Bank of Algeria and control the course of monetary policy and achieve its effectiveness and achieve its goals. The financial stability through the expansion of the use of indirect tools.

Keywords: central bank, independence, monetary policy, financial stability, modern trends.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
/	إهداء
/	ملخص
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
أ- د	مقدمة
36-02	الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي واستقلاليتة
02	تمهيد
17-02	المبحث الأول: مدخل عام حول البنك المركزي
03	المطلب الأول: ماهية البنك المركزي
03	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي وتطوره
05	الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه
06	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي
09	المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي
09	الفرع الأول: مفهوم إستقلالية البنك المركزي
10	الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي
11	الفرع الثالث: قياس الاستقلالية الاقتصادية والسياسية والقانونية
11	أولاً: مقياس GMT
13	ثانياً: مقياس CWN
29-18	المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي
18	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها
18	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
19	الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية
20	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
20	الفرع الأول: أهداف أولية ووسيطية

فهرس المحتويات

22	الفرع الثاني: أهداف نهائية
24	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
24	الفرع الأول: أدوات كمية
27	الفرع الثاني: أدوات مكملة كيفية
35-30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
30	المطلب الأول: الدراسات العربية والاجنبية
30	الفرع الأول: دراسات عربية
31	الفرع الثاني: دراسات أجنبية
33	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
33	الفرع الأول: مقارنة مع دراسات عربية
34	الفرع الثاني: مقارنة مع دراسات أجنبية
36	خلاصة الفصل الأول
81-37	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل الاتجاهات الحديثة لاستقلالية بنك الجزائر 1990 - 2022
38	تمهيد
49-39	المبحث الأول: الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر وتطوره عبر مختلف التشريعات المصرفية
39	المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون 10-90
39	الفرع الأول: بنك الجزائر قبل وبعد الاستقلال
40	الفرع الثاني اصلاحات نقدية قبل قانون 10-90
42	المطلب الثاني: البنك المركزي في ظل قانون 10-90 وأهم تعديلاته
42	الفرع الأول: أهداف ومبادئ قانون 10-90
44	الفرع الثاني: تعديلات قانون 10-90
46	المطلب الثالث: هيكله وتنظيم بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض
46	الفرع الأول: هيكله بنك الجزائر
48	الفرع الثاني: الهيئات الرقابية والوقائية لبنك الجزائر
70-50	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2022
50	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة 1990-2022

فهرس المحتويات

50	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية
55	الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية
60	المطلب الثاني: تقييم وتحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر 1990-2022
60	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية وفق قانون النقض والقرض وتعديلاته
60	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
64	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2022
64	الفرع الأول: هدف الاستقرار النقدي والتشغيل
67	الفرع الثاني: هدف النمو والتوازن الخارجي
71-80	المبحث الثالث: تحليل وتقييم قياس الاستقلالية القانونية والفعالية لبنك الجزائر ومدى تحقيق فعالية السياسة النقدية 1990-2022
71	المطلب الأول: تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر
71	الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 90-10 والأمر 01-01
74	الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 03-11 وقانون 17-10
77	الفرع الثالث: تقييم الاستقلالية الفعلية لبنك الجزائر و أداء السياسة النقدية
79	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي
81	خلاصة الفصل الثاني
83	خاتمة
87	قائمة المراجع
95	الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	درجة استقلالية بعض البنوك المركزية وفق مقياس GMT	12
02	درجة استقلالية بعض البنوك المركزية وفق مقياس CWN	14
03	مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	33
04	مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	34
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض سنة 2000	51
06	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010	51
07	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2022	52
08	تطور مقابلات كتلة نقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض سنة 1990-2000.	56
09	تطور مقابلات كتلة نقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2010	57
10	تطور مقابلات كتلة نقدية في الجزائر خلال فترة 2011-2022	58
11	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض سنة 1990-2000	61
12	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة 2001 إلى 2010	61
13	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة 2011-2022	61
14	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض سنة 1990-2000	62
15	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال فترة 2001 إلى 2010	62
16	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال فترة 2011 إلى 2022	62
17	تطور معدلات التضخم منذ صدور قانون النقض والقرض سنة 1990 إلى 2000	65
18	تطور معدلات التضخم خلال فترة 2001 إلى 2010	65
19	تطور معدلات التضخم خلال فترة 2011 إلى 2022	65
20	تطور معدلات البطالة من صدور قانون النقض و القرض 1990 إلى 2000	66
21	تطور معدلات البطالة خلال فترة 2001 إلى 2010	67
22	تطور معدلات البطالة خلال فترة 2011 إلى 2022	67
23	تطور معدلات الناتج المحلي منذ صدور قانون النقض والقرض 1990-2000	68
24	تطور معدلات الناتج المحلي خلال فترة 2001 إلى 2010	68

فهرس المحتويات

68	تطور معدلات الناتج المحلي خلال فترة 2011 إلى 2022	25
69	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض 1990 إلى 2000	26
69	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2001 إلى 2010	27
70	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2011 إلى 2022	28
76	استقلالية بنك الجزائر على ضوء مختلف تعديلات قانون النقد والقرض	29

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقض والقرض 1990-2000	53
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2010	54
03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2011-2022	54

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 90-10	95
02	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01-01	97
03	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 03-11	98
04	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 17-10	99

مقدمة

مقدمة

يلعب البنك المركزي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار النقدي حيث يعتبر المستوى الأول داخل المنظومة المصرفية ككل والمسؤول الأول عن إدارة وبناء كل من السياسة النقدية والمنظومة المصرفية والجزء المهم جدا داخل النظام الاقتصادي لأي دولة فهو شريان نشاطها الاقتصادي وباعتبار أن النظام المصرفي لأي اقتصاد يعتبر مفصولا تماما عن الدولة فإن علاقة البنوك المركزية بالحكومة تختلف باختلاف اقتصاديات البلدان، ففي البلدان المتقدمة مثلا تتمتع بنوكها المركزية بصلاحيات أكبر من الدول النامية في تنفيذ السياسة النقدية.

وقد تطورت العلاقات بين البنوك المركزية وحكوماتها نظرا للتطورات الاقتصادية والمالية فأصبح موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات المصرفية والمالية حيث ترتبط استقلاليته بطبيعة العلاقة مع حكومته، والدور الذي يمارسه البنك المركزي للنشاط الاقتصادي داخل البلد، وما له من صلاحيات تمكنه من ممارسة وظائفه ومهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية التي بدورها تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

وما ميز موضوع استقلالية البنوك المركزية داخل أي نظام اقتصادي هو التعديلات المستمرة على القوانين بهدف تحقيق الضمان الدائم والمستمر للاستقلالية، نظرا لما تحققه من تأثير مباشر وإيجابي على المتغيرات الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول سعت منذ 1990 إلى تحقيق الاستقلالية لبنك الجزائر من خلال فصل المنظومة المصرفية عن الحكومة من خلال صدور قانون 1990 (قانون النقد والقرض) بتاريخ 14/04/1990 والذي يعتبر بمثابة شهادة ميلاد استقلالية البنك المركزي الجزائري من خلال تسليمه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير وإدارة السياسة النقدية والمنظومة المصرفية.

وقد ركزت معالجة السياسة النقدية للجزائر بوجه عام حول أعلى هيئة للمنظومة المصرفية وتوضيح المستوى الأول داخلها والتمثل في بنك الجزائر والمستوى الثاني المتمثل في جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ذلك من خلال المنظومة المصرفية وتركيبية الهيكل التنظيمي بتجديد شروط وميكانيزمات تنفيذ السياسة النقدية.

وبالفعل ومع كل تعديل إجمالا من قانون النقد والقرض كان يلاحظ تمكن الجزائر من التطور الاقتصادي ومواكبة تفاصيل محددة لاقتصاديات الدول المتقدمة، من خلال بروز فعالية السياسة النقدية أكثر وتحقيق أهدافها.

• إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق و بهدف دراسة متغيرات موضوع أثر اتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية يمكننا من طرح الإشكالية التالية:

➤ كيف تؤثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية؟

وللإجابة على إشكالية الموضوع والإحاطة بجوانبه يمكننا أن نطرح بعض التساؤلات الفرعية والتي تعبر بشكل واضح عن المحاور الأساسية لموضوعنا هي كالاتي:

- ✓ ما المقصود بالسياسة النقدية وما هي أهدافها؟
- ✓ ما هو الهدف من منح استقلالية البنك المركزي؟
- ✓ ما هو دور قانون النقد والقرض في تحقيق فعالية السياسة النقدية؟

• فرضيات الدراسة

ومن خلال الأسئلة الفرعية يمكننا طرح مجموعة من الفرضيات:

- ✓ تعتبر السياسة النقدية مجموعة اجراءات وأساليب التي تتبعها السلطات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.
- ✓ منح قانون النقد والقرض الاستقلالية لبنك الجزائر ما أدى إلى تحقيق فعالية السياسة النقدية
- ✓ الهدف من منح استقلالية البنك المركزي هو استقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص والاستقرار النقدي بشكل عام.

• أهداف الدراسة

- ✓ تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:
- ✓ تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية وقياس الاستقلالية.
- ✓ محاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.
- ✓ تقييم استقلالية البنك المركزي بعد صدور قانون النقد والقرض وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.
- ✓ التعرف على أهم الاتجاهات الحديثة التي أثرت على السياسة النقدية وأهدافها بعد الازمه المالية العالمية 2008.

• أهمية الدراسة

إن منح الاستقلالية للبنك المركزي عن الدولة يمنحه مجال كبير لتنفيذ ودراسة السياسة النقدية، وإن ظهور الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنوك المركزية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أثر على أداء البنوك، وسنحاول في هذا الموضوع إبراز كيف تعامل بنك الجزائر مع هذه الاتجاهات الحديثة سواء فيما يتعلق باستقلاليته أو بالسياسة النقدية.

• مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع له عدة دوافع منها:

✓ الموضوع ضمن التخصص

✓ الرغبة في التعرف على التطورات والتعديلات التي تشهدها البنوك وإبراز أهمية السياسة النقدية في الدولة، وباعتبار استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام مختصين في المجال.

✓ التطرق لجانب الاتجاهات الحديثة التي ظهرت بعد الأزمة المالية 2008 ومواكبة البنوك المركزية لها قلة الدراسات المتناولة لهذا الموضوع.

• حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر أي دراسة تأثير اتجاهات الحديثة للمتغير له استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر الحدود الزمنية في الفترة الممتدة 1990 إلى 2022 قمنا من خلالها بتحليل أهم الوقائع الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

• منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في معالجة هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي فاستخدمنا المنهج الوصفي في وصفنا للظاهرة المدروسة أما المنهج التحليلي عند تطرقنا إلى دراسة استقلالية بنك الجزائر ودراسة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، أما فيما يخص المنهج التاريخي فقد استخدمناه لمعرفة التطور التاريخي للسياسة النقدية في الجزائر.

• صعوبات الدراسة

✓ هناك مراجع كبيرة تناولت السياسة النقدية والبنك المركزي أما المراجع التي تربط بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية قليلة خاصة الوطنية منها.

✓ تضارب المعلومات في مختلف المراجع.

• محتوى الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قسمنا الدراسة إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتليها خاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي واستقلالته

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك المركزي

المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الثاني: الإطار النظري للبنك المركزي واستقلالته

المبحث الأول: الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر وتطوره عبر مختلف التشريعات المصرفية

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الثالث: تحليل وتقييم قياس الاستقلالية القانونية والفعالية لبنك الجزائر ومدى تحقيق فعالية السياسة النقدية 1990-2022.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنك المركزي واستقلاليتة

تمهيد

يتكون الجهاز المصرفي من عدة مصاريف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية نظرا لأهمية الوظائف الدور الذي تقوم به في العصر الحديث إذ يشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد فهو ادارة اشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة بسبب تمتعها بالسيادة والاستقلال.

ويعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع التي أثارت جدلا في الآونة الأخيرة بسبب التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها معظم الدول العالم بالتدخل الحكومي في توجيه السياسة النقدية من أهم الأسباب التي دعت الى استقلالية البنوك المركزية فهذا التدخل قد يتعارض مع قرارات البنك المركزي فقد قامت معظم الدول بتعديلات وتشريع قوانين تدعم استقلالية البنوك المركزية وضع تدخل الحكومي في تنفيذ السياسة النقدية وعلى هذا الأساس سنحاول تقسيم الفصل المدرج تحت عنوان: الإطار النظري للبنك المركزي وإستقلاليته إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك المركزي

المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم مؤسسات أي دولة ويقع رأس النظام المصرفي، فهو الذي يرسم وينفذ السياسة النقدية التي بدورها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والبنك المركزي هو المحرك الذي يقود نحو تحقيق أهدافه بدرجة متزايدة من الاستقلالية والكفاءة، ونظرا لهذه الأهمية سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية لنشأة البنوك المركزية، مفهومها وخصائصها، وأهم الوظائف التي يقوم بها إضافة إلى مفهوم استقلاليته ومعاييرها وقياسها.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي

إن فكرة البنك ليست وليدة العصر الحديث بل تضرب جذورها في العصور القديمة والوسطى وسنحاول في هذا المطلب التعرف على نشأة البنوك المركزية وأعرقتها في التاريخ.

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي وتطوره

مرّ نشأة البنك المركزي بعدة مراحل تطور من خلالها، وفيما يلي سنحاول إبراز تطوره عبر فترات عديدة

1- نشأة البنك المركزي

جاءت نشأة البنوك المركزية بشكل متأخر عن البنوك التجارية وعادة ما ينشئ البنك المركزي كبنك تجاري كما حدث في السويد عام 1668، وبنك إنجلترا 1694، وبنك فرنسا، وقد قامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنكنوت وتولي الأعمال المصرفية للدولة. وخلال النصف الثاني من القرن 19 بدأت البنوك المركزية وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله.¹

وفي القرن 19 تم تأسيس البنوك المركزية في كل من البرتغال رومانيا بلغاريا صربيا تركيا، مصر، ثم تأسيسها في العديد من دول العالم وبالأخص أوروبا حيث تم انشاء البنك المركزي في جميع دولها. ورغم أنه في نهاية القرن 19 تكاد تكون جميع دول أوروبا لها بنك مركزي. إلا أن دول الشرق ما عدا القليل منها مثل اليابان جاوا، مصر، خلت البنوك المركزية فقد تم إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا عام 1913، وتأسس بنك كندا في نهاية 1934، وبقيت الدول في الشرق مثل الهند والصين بدون بنك مركزي.²

ومع تطور العمل المصرفي زادت أهمية بنوك الاصدار وتشبعت الأدوار والوظائف التي أصبحت تقوم بها فمن مجرد بنك تجاري خاص احتكر عملية الإصدار النقدي ليصبح المحور الاساسي للجهاز المصرفي في أي دولة ما جعل تسميتها تتغير من بنوك الاصدار إلى البنوك المركزية، ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه من خلال التأثير على عمل البنوك الأخرى وعلى النشاط الاقتصادي للدولة عمدت الدول والحكومات إلى تأمين هذه

¹ رشيد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 105.

² ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، تيزي وزو، الجزائر، 2008، ص 242.

البنوك وجعلها تحت الوصاية المباشرة لها وأصبحت بذلك البنوك أحد أهم المؤسسات والهيئات الحكومية الرائدة والمؤثرة في الساحة الاقتصادية.¹

2- أهم البنوك المركزية الرائدة

أولاً: بنك السويد

يعد من أقدم البنوك تأسيساً والتي قامت بوظائف البنك المركزي حيث قامت الحكومة السويدية بمنحهم امتياز إصدار النقد عام 1656 كبنك خاص وأعيد تنظيمه كبنك تابع للدولة سنة 1665، تتمتع باحتكار النقود الورقية وقد تأكد هذا الاحتكار بقانون صدر عام 1809 ولكن منذ عام 1836 تأسست مجموعة من البنوك الإسكندنافية، أعطت نفسها حق إصدار نقود ورقية وحصلت على السلطة القانونية اللازمة لحق الإصدار في عام 1897، فاصبح حق الإصدار قاصر على المكسيك هذا البنك تابع للدولة وقد نجح البنك في الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارتها، كما نجح في قيادة النظام المالي السويدي.²

ثانياً: بنك إنجلترا

أنشئ عام 1094 والسبب في نشوئه هو حاجة إنجلترا للأموال، وهدف الحكومة آنذاك هو اقتراض الأموال وقام اغنياء الأموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض وقدم هذا العرض من شركة مساهمه "سميث" وشركة مصرف إنجلترا مقابل ذلك منح مصرف إنجلترا القيام بإصدار النقود كحد اقصى يساوي رأس المال ومنذ ذلك التاريخ أصبح مصرف إنجلترا هو القائد للمصارف الأخرى، وفي عام 1697 أصدر برلمان انجليزي قانون يخول مصرف إنجلترا بميزة الاحتكار، وأصبح له الحق الإصدار، وفي عام 1947 صدر قانون إنجلترا بموجبه تم تأمين مصرف إنجلترا وأصبح ملك الدولة.³

ثالثاً: بنك فرنسا

تأسس عام 1800 أموال مشتركة بين الدولة والأفراد وكان ارتباط البنك بالدولة قويا، فكان بنك الحكومة وحصل منفردا على حق إصدار النقود الورقية في باريس، واستطاعت الحكومة الرقابة على نشاط البنك. وفي عام 1848 اتسع نطاق البنك وازداد رأسماله نتيجة تحويل 9 من البنوك الإقليمية التي كانت تتمتع بحق الإصدار ومع مرور الوقت فتح البنك فرعا جديدا له ومنح له احتكار إصدار النقود الورقية في فرنسا ورغبة من مؤسسه الأول "تابليون بونايرت" أصبح البنك وطنيا في عملياته وأصبح البنك بنك الدولة وبنك الإصدار ومستودع للاحتياجات المصرفية والمصدر الأخير للائتمان.⁴

¹ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 245.

² محمد عزت، غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 159.

³ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 14.

⁴ محمد عزت، غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه

تعددت تعاريف البنك المركزي تبعا لوظائفه والأهمية وشملت عدة مفاهيم أهمها:

1- تعريف البنك المركزي

تعددت التعاريف تبعا للوظائف والأهمية وقد عرفت البنوك المركزية على أنها:

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.¹

- هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على التيسير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد.²

- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك. ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد.³

- حسب قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في علاقته مع الغير بنك الجزائر وهو يكفل بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.⁴

- عرفه فيروس ميت البنك المركزي هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي.

- عرفة كانه على انه مؤسسة مسؤولة عن إدارة توسيع وتقليص حجم المال في الدولة لصالح الوضع الاقتصادي العام في البلد.⁵

2- خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها:

1. إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة للدولة هي التي تتولى ادارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها اغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

¹ رضا صاحب ابو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002 ص 61.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 11.

³ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

⁴ سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 103.

⁵ سمر صالح، البنك المركزي الموسوعة السياسية، 28/03/2023، <https://politica.encyloppedia.dictionAry> ، 33 : 5

2. يحتل مركز الصدارة قمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.¹
3. مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال في فرنسا وإنجلترا، وغيرها من البلدان، وهذا لا يمنع تعدد البنوك المركزية في بلد واحد كما هو الحال في الولايات المتحدة.
4. البنك المركزي هو مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم تهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان مرتبط بالحاجة للمعاملات والسياسات النقدية.
5. ملكية البنوك توجد بنوك مملوكة للدولة وأخرى ذات ملكية خاصة مشتركة حيث لا توفر الملكية الخاصة للبنوك المركزية قيامها بوظائفها وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة.
6. نوع ملكية البنوك المركزية للدولة وهناك ملكية خاصة لهذه البنوك فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية مملوك لأعضائه النظام الاحتياطي الفيدرالي وسويسرا مملوك للمقاطعات بنسبة 63% والباقي للقطاع الخاص وجنوب أفريقيا 100% للقطاع الخاص، وفي الملكية المشتركة أستراليا 50%، اليونان 10%، اليابان 55%، المكسيك 50%، تركيا 25%، إيطاليا مملوك للشركات العامة.²

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

تعددت وتنوعت الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وسنحاول معرفة أهمها فيما يلي:

1- وظيفة الإصدار النقدي

تعد عملية إصدار النقود هي اللبنة الأساسية في تأسيس البنوك المركزية إذ أن انتشار المصارف التجارية المصدرة للأوراق النقدية في أوروبا إبان القرن السادس عشر والسابع عشر وتعددتها ساهم في خلق فوضى نقدية مما دفع الحكومات إلى تشريع القوانين الضابطة لهذه العملية فكانت هذه الخطوة الأولى في اتجاه تهيئة الأرضية التي تسمح لاحقا للحكومات بأن توحد الجهات المصدرة للعملة وتحصرها بيد مصرف تجاري ثم أفضت محاولة ضبط الإصدار الشروع في تأسيس البنوك المركزية في دول أوروبا وأمريكا.

1.1. نظم الإصدار النقدي

أ- نظام الغطاء الذهبي الكامل: بدأت طرق الإصدار الوحدات النقدية المصدرة بالذهب بنسبة 100% لكل الأوراق النقدية التي يصدرها بنك الإصدار ولا فرق في هذا النظام بين استخدام المسكوكات أو الأوراق نقدية نائبة.³

ب- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: إصدار نقدي يكون مقابل سندات حكومية ثم ما زاد على ذلك وهذا يعطي مرونة للبنك المركزي في عملية الإصدار لتواكب الطلب على النقود والتوسع في النشاط الاقتصادي.

¹ مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص 06.

² حسين حسن قطعي، نشأة البنوك المركزية ووظائفها، جمعية البنوك اليمنية.

³ عبد حسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص

ج- نظام الحد الأقصى للإصدار: ينص على تغطيه كامله لأي ورقة نقدية يتم إصدارها، دون أن يتم الاشتراط بتغطيتها كليا بالذهب، بل تشترك في غطاء السندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية والعملات الأجنبية التي يمتلكها البنك المركزي.

د- نظام الإصدار الحر: يمنح هذا النظام البنك المركزي الحرية الكاملة في الإصدار دون اشتراط تغطيتها بالذهب أو قيد قانوني آخر وهو ما منح البنوك المركزية مرونة كبيرة في اتخاذ قرارات الاصدار وفق ما تقتضيه متطلبات السياسة النقدية المنتهجة.¹

و- نظام غطاء الذهب النسبي: يكون إصدار البنكوت مرتبط بالذهب ولكن اختلاف هذا القانون يسمح للبنك المركزي اصدار اوراق النقود وتغذيه هذا الاصدار بذهاب يساوي نسبة معينة من قيمتها فقط أما بقية القيمة فتغطي أوراق مالية حكومية تتوفر فيها شروط ضمان خاصة وتأخذ الولايات المتحدة بهذا النظام 25%، وفرنسا أيضا وعادة ما يحتفظ البنك المركزي بغطاء متنوع للعملة بشكل ذهب بنسبة 20% ويغطي الباقي بأصول مختلفة مثل سندات المحلية وأجنبية.²

2- البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي

هذه الوظيفة مشتقة من خصصيتي الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي فتركيز القرارات المتعلقة بالسياسة اقصيه في البنك المركزي والاتجاه نحو تملك الدولة لهذه المؤسسة كل هذا يهدف إلى خلق علاقات وثيقة بين السلطة تنفيذية والبنك المركزي بحيث أصبح البنك ليس مصدر أوراق النقد أو مراقب للسياسة النقدية والمالية بما يتفق مع المصالح الاقتصادية للاقتصاد القومي ككل فحسب، بل هو يقبل أدونات الخزانة الصادرة عن السلطة التنفيذية ويمدها دائما بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها.

بجانب هذه العلاقة التقليدية فإن البنك المركزي يقدم للحكومة عديد من الخدمات فهو ينظم حسابات الحكومة والمشروعات العامة ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، تجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية ويصدر القروض العامة وينظم الدين العامة وأهم الوظائف في المجال هو قيام البنك المركزي بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الحكومة.³

¹ شواردر حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية تقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص 26.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص ص 148-149.

³ منير اسماعيل، ابو شاور امجد عبد المهدي، مساعده، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011 ص ص 176-177.

وعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة فإنه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية أي الحكومة تضع أموالها فيه ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي لأن ذلك يؤدي الى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في المصارف التجارية.

ومن ناحية أخرى فان تعدد أوجه النشاط المالي للدولة قد يصبح في بعض الأحوال مصدر اضطراب السوق النقدي وأسعار الصرف وهذا ما يتعارض مع السياسة الائتمانية للبنك المركزي، وعلى ذلك فإن قيامه بالعمليات المصرفية للحكومة يساعده على تقدير الوضع المالي بصفة دائمة، ومن ثم يتسنى له تقديم الاستشارات المالية النقدية الى الحكومة لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة وقد يساهم في وضع السياسة المالي للدولة ويعمل على تنفيذها، وتجدر الإشارة أنه اذا كان البنك المركزي يقدم سلفا قصيرة الأجل للحكومة كما في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية أو قروض استثنائية في حالات الحروب فإن ذلك يكون مقيد تشريعات من شأنها الحد من سلطات الحكومة في اقتناء القروض تجنباً لعواقب الاسراف.¹

3- البنك المركزي بنك البنوك

التزام البنوك التجارية لإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية هذا الالتزام يحقق هدفين:
الأول: ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهة الظروف الطارئة.

الثاني: هذا الالتزام يمثل أداة هامة للتحكم في حجم الائتمان ومن ثم يمثل أحد أدوات السياسة النقدية.

يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق غرفة المقاصة حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل وتصفية الحسابات كافة بين البنوك الجارية وبين البنوك ببعضها البعض.²

ويعتبر بنك البنوك باعتباره الملجأ الأخير للإقراض فالبنك المركزي كونه المصدر الأول للسيولة تلجأ إليه بنوك الودائع في آخر المطاف للتزود بالسيولة حيث يصبح اللجوء إلى المصادر الأخرى غير ممكن.

وأخيرا يمكن القول ان كل البنوك تخضع للوائح والتوجيهات التي يصدرها البنك المركزي سواء تعلق الأمر بحجم السيولة التي يجب أن يحتفظ بها أو القروض التي تقدم على منحها، كما تخضع للقواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية.³

¹ سعيد تان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، 2008-2009، ص 25.

² متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 55-56.

³ مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى إستقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، المجلد، 17، العدد 02، 2018، ص 8.

المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي

تعد إستقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير لدى الخبراء الاقتصاديين لما لها دور فعال في منح البنك المركزي صلاحيات واسعة للقيام بمهامه.

الفرع الأول: مفهوم إستقلالية البنك المركزي

تعددت التعاريف الواردة لإستقلالية البنك المركزي، ونذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: المفهوم

الإستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطات النقدية (البنك المركزي) والحكومة في كل شيء، سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك.

إستقلالية البنك المركزي تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية حرية اختيار الأهداف الوسيطة والأدوات دون تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية. إستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية.¹

هي عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر المتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسة النقدية يتحتم اتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له إستقلاله.²

ثانياً: أنواع الإستقلالية

هناك عدة تصنيفات للإستقلالية نذكر أهمها:

1- الإستقلالية في تحديد الأهداف والأدوات

-الإستقلالية في تحديد الأهداف

إذا كانت أهداف البنك المركزي وأهداف السياسة نقدية محدد بدقه يعني أن الإستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة والعكس فإذا كانت الأهداف غير محدد بدقه فتكون إستقلالية أكبر كما انه اذا كانت الاهداف كثيرة ومتعددة فان هذه الاهداف تتناقض وبالتالي تقل الإستقلالية في تحديدها كذلك مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر إستقلالية

¹ سمير يحيوي، ليلي مهري، اثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مع إشارة لحالة الجزائر مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، بويرة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص58.

² عياش قويدر ابراهيم، عبد الله، اثر إستقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية، ص 57.

- الاستقلالية في تحديد الأدوات

يكون البنك المركزي مستقل إذا كانت له الحرية في اختيار الأدوات المناسبة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق الأهداف المسطرة.

2- الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية

تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المبينة في التشريع مثل إجراءات تعيين المحافظ ومدة عهدهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها البنك المركزي المساواة المسؤولية على السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة تمويل او عدم تمويل عجز الميزانية العامة أما الاستقلالية الموصوفة في القانون يجب أن تطبق في أرض الواقع حتى نصل الى الاستقلالية الفعلية ولا يعني توافر الاولى للوصول الى الاستقلال الفعلي للبنك المركزي.¹

3- الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية

تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي في البنك المركزي خاصة تعيين واقالة المديرين وما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول مدة عهده البنك المركزي كلها مؤشرات استقلالية السياسة في البنك المركزي أما الاستقلالية الاقتصادية تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي واستحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال غلق النقود.²

4- الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية

تتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المديرين في البنك المركزي.³ وشروط ممارسة الوظائف أما الاستقلالية الوظيفية تتعلق بالأهداف والمهام للبنك المركزي ومدى ادارة أدوات السياسة النقدية.⁴

الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

هناك مجموعة من المعايير تحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي وهي كالتالي:

1- المعيار الأول: الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية: ان اسناد عدد كبير من المهام الى البنك المركزي يجعله غير قادر على تحقيقها مما يوحي بضعف استقلاليته أما تحديد مهمة أو هدف واحد وبشكل دقيق مع التأكيد على تحقيق الاستقرار بالأسعار كهدف أساسي ووحيد للبنك المركزي فذلك يدل على أن البنك أكثر استقلالية

¹ بوكر شايي ابراهيم، استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص ص 86-87.

² سمير يحيياوي، ليلي مهري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2014، ص75.

⁴ عبد القادر خليل، المرجع نفسه، ص77.

2- المعيار الثاني: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية: تختلف الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك الجزائري لأن البنك المركزي المستقل لديه الصلاحية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

3- في المعيار الثالث: تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية. إذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو الاقتراض وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك سندات طوعيا إذا كان مستقلا ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك المركزي على القيام بذلك.¹

4- المعيار الرابع: سلطة الحكومة في تعيين وعزل إدارة البنك المركزي: أي مدى السلطة التي تتمتع بها الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة ولا يتعارض إسناد مهمة تعيين محافظ البنك المركزي وكبار مسؤوليه إلى الحكومة مع استقلالية البنك غير درجة استقلالية هذا البنك تكون أكبر كلما أخضعت السلطات الحكومية قيود ومحددات تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية..

5- خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة: الاستقلالية تعني حجم السلطة والحرية الممنوحة للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية أي يتمتعون بوضع قانون مستقل ويعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة وهذه الحرية تقابلها مساءلته ومحاسبته من طرف نواب الشعب عن طريق تقرير سنوي للبنك قصده توفير شفافية ومصداقية للسياسة النقدية أي منح البنك المركزي للاستقلالية لا يعني ألا يكون مسؤولا تجاه أي جهة بل على الأقل ضرورة قيامه بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته من خلال منشورات وتقارير في مواجهة الرأي العام أو المؤسسات البرلمانية.²

الفرع الثالث: قياس الاستقلالية الاقتصادية والسياسية والقانونية

تقاس الاستقلالية السياسية والاقتصادية من خلال مقياس GMT و CWN يتمثلان فيما يلي:

أولا: مقياس GMT

Grilli masci and avo and tabellini 1991

يقيس عدد الإجابات نعم على الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية الذي يميز بين الاستقلالية الاقتصادية والسياسية.³

يتم بناء المقياس على أساس 8 معايير هي:

1- المعيار الأول هل المحافظ يعين من قبل البرلمان؟

¹ بوكر شاوي ابراهيم، ازري فتحي، تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال فترة 1990-2017، مجلة الريانة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 06، العدد 02، 2020، ص 415.

² مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 02، 2018، ص 14.

³ عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، 121.

- 2- المعيار الثاني هل مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات؟
 - 3- المعيار الثالث هل كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة؟
 - 4- المعيار الرابع هل مدة خدمه اعضاء مجلس الادارة أكثر من خمس سنوات؟
 - 5- المعيار الخامس هل هناك اشتراك إلزامي ممثل من الحكومة في مجلس الإدارة؟
 - 6- المعيار السادس هل انا موافقه الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية؟
 - 7- المعيار السابع هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق استقرار من بين عدة أهداف أخرى؟
 - 8- المعيار الثامن هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة؟¹
- ويتم قياس استقلالية البنك المركزي بجميع المعايير الثمانية الوزن بإعطاء نقطة واحدة لكل منها في الشكل الذي يدعم الاستقلالية وإعطاء صفر لكل منها اذا كان يدعم التدخل الحكومي والنتيجة النهائية للجمع تعبر عن الرقم الذي يمثل استقلالية البنك.²

الجدول رقم (01): درجة استقلالية بعض البنوك المركزية وفق مقياس GMT

المعيار الدولة	01	02	03	04	05	06	07	08	مؤشر الاستقلالية
	اليونان	0	0	0	0	0	1	1	
الدنمارك	0	1	0	1	1	1	1	1	5
فنلندا	0	0	1	0	1	1	1	0	4
هنغاريا	0	1	0	0	0	1	1	0	3
لوكسمبورج	0	1	0	1	1	1	1	0	5
نيوزيلاندا	0	0	0	0	1	0	1	0	2
النرويج	0	1	0	0	1	0	1	0	3
بولندا	0	1	0	0	1	0	1	0	3
البرتغال	0	0	0	0	1	0	1	0	2
اسبانيا	0	1	0	1	0	1	1	1	5

¹ حديوش سعدية، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، حالة الجزائر اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص29.

² عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

التشيك	1	1	1	1	1	1	1	0	7
--------	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: عبد الحسين جليل السياسات النقدية في البنوك المركزية دار المناهج للنشر وتوزيع 2015 ص 123.

ثانيا: الاستقلالية القانونية وفق نموذج CWN

هو العنصر الأساسي من مفهوم الاستقلالية البنك المركزي لأنه يوقع من درجة الاستقلال التي تعطي للبنك المركزي من طرف الحكومة استخدموا هذا المقياس لتقييم الاستقلالية القانونية معايير تعتمد على النصوص القانونية المتعلقة بالبنك المركزي

حيث قاموا بترتيب الدول المتقدمة وذلك باستخدام الاستقلال القانوني كأداة للقياس ويتم تقييم هذا الأخير فيما يتعلق بالعناصر القانونية المختلفة الواردة في القوانين التي تحكم عمل البنك المركزي.¹

- ويستند هذا المؤشر الى أربع خصائص قانونية وهي:

- يكون البنك المركزي أكثر استقلالية إذا تم تعيين محافظ البنك المركزي من قبل مجلس البنك المركزي بدلا من رئيس الوزراء او وزير المالية ولا يخضع للعزل وله فترة طويلة في المنصب وتساعد هذه الجوانب على عزل البنك المركزي على الضغوط السياسية.

- استقلالية البنك المركزي تكون أعلى كلما زادت القرارات التي يتخذها البنك المركزي مستقل عن مشاركة الحكومة.

- البنك المركزي يكون أكثر استقلالية إذا نص ميثاقه على استقرار الأسعار وهو الهدف الوحيد أو الأساسي للسياسة النقدية.

ويتضمن المؤشر 16 مكونا منها مفسر على مقياس (0) أدنى مستوى من الاستقلالية إلى (أعلى مستوى للاستقلالية).²

¹ Mhamdi Ghersi, Moniv Smida, Evaluation du degré d' "indépendance de la banque central de tunisie, avril 2015, disponible sur le site: <https://halshs.archives.ouvertes.fr/halshs>, consulter le 07/03/2022,p05

² سنوسي علي، حديوش سعدية، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق نموذج CWN خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019، ص ص 3-4.

الجدول رقم (02): الاستقلالية القانونية وفق نموذج CWN

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب	
المحافظ	أ- فترة التوظيف	0.2		
	- أطول من ثمانية سنوات		1.00	
	- خمس سنوات		0.75	
	- ربع سنوات		0.25	
	- اقل من أربع سنوات		0.00	
	ب- تعيين المحافظ			
	- مجلس البنك المركزي		1.00	
	- هيئة من مجلس البنك المركزي والسلطة تنفيذية تشريعية		0.75	
	- السلطة التشريعية		0.50	
	- السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء		0.25	
	- عضو أو عضوان من مجلس الوزراء		0.00	
	ج- الرفض أو الطرد			
	- غير منصوص عليه		1.00	
	- الأسباب لا تتعلق بالسياسة		0.83	
	- استنساب مجلس البنك		0.67	
	- استنساب السلطة التشريعية		0.50	
	- طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		0.33	
	- استنساب السلطة التنفيذية		0.17	
	- طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية		0.00	
	- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00	
- لا بإذن من السلطة التنفيذية	0.50			
- لا يوجد تشريع يمنح ذلك	0.00			

1.00	0.15	أ- من يصوغ السياسة النقدية: - البنك فقط	صياغة السياسة النقدية
0.67		- البنك يشارك ولكن تأثيره ضئيل	
0.33		- البنك يوصل الحكومة فقط	
0.00		- ليس للبنك قول	
1.00		ب- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض: - البنك في حالة المشكلة باينه في تشريع أو القانون	
0.80		- الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل البنك	
0.60		- هيئة من مجلس البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	
0.40		- السلطة التشريعية على قضايا سياسية	
0.20		- السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية	
0.00		- السلطة التنفيذية لها أولوية غير مشروطة	
1.00	ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة - للبنك دور نشيط	أهداف البنك المركزي	
0.00	- ليس للبنك تأثير		
1.00	0.15	- الهدف الرئيسي أو الوحيد للبنك المركزي في حالة تعارض الأهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار	أهداف البنك المركزي
0.60		- استقرار الأسعار الهدف الوحيد	
0.40		- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتماشى واستقرار النظام المصرفي	
0.20		- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة مثل العمالة الكاملة	
0.20		- لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون	
0.00		- الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار.	
1.00	0.15	أ- التسليف حدود الإقراض غير المورق:	حدود إقراض الحكومة لتمويل العجز
0.67		- التسليف غير مسموح به - التسليف مسموح بحدود صارمة	

0.33		- التسليف مسموح بحدود مرنة	
0.00	0.1	- لا يوجد حدود قانونية للإقراض	
1.00		- ب- إقراض توريقي:	
0.67		- غير مسموح به	
0.33		- مسموح بحدود صارمة	
0.00	0.1	- مسموح بحدود مرنة	
1.00		- لا يوجد حدود قانونية للإقراض	
0.67		- ج- شروط الإقراض استحقاق سعر الفائدة الكمية:	
0.33		- السلطة للبنك المركزي	
0.00	0.05	- معينة بقانون البنك	
1.00		- متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية	
0.67		- تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط	
0.33		- د- المقترضين المحتملين من البنك:	
0.00	0.025	- الحكومة المركزية فقط	
1.00		- جميع مستويات الحكومة	
0.67		- جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة	
0.33		- القطاع العام والخاص	
0.00	0.025	- ه- حدود إقراض البنك معرفه في:	
1.00		- كمية النقود	
0.67		- كنسبة من الالتزامات البنك أو رؤوس الأموال	
0.33		- كنسبة من إيرادات الحكومة	
0.00	0.025	- كنسبة من نفقات الحكومة	
1.00		- و- استحقاق القرض:	
0.67		- خلال ستة أشهر	
0.33		- خلال سنة	
0.00	0.025	- أكثر من سنة	
1.00		- لا تحديدا في القانون	
0.75		- ي- أسعار الفائدة على القروض	
		- أعلى من حدود دنيا	
		- أسعار السوق	

0.50	- أقل من حدود دنيا
0.25	- سعر الفائدة غير مذكور
0.00	- الفائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي. ي- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية:
1.00	- نعم
0.00	- لا

المصدر: عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ضل الإصلاحات المصرفية الحديثة مداخله في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة جامع، ورقلة، يوم 11 و 12 مارس 2008، ص5-9.

المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لمعالجة اختلالاتها وادارة من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية وسوف نتناول في هذا المبحث كل من مفهوم السياسة النقدية وتطورها بالإضافة إلى أهدافها واستراتيجياتها وأدواتها وايضا علاقة استقلالية.

المطلب الأول: ما هي السياسة النقدية وتطورها

ظهرت السياسة النقدية منذ القدم ومرت بعدة مراحل في تطورها

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح شائع وحديث نسبيا ومن أهم تعريفات الموجهة نجد أن السياسة النقدية هي:

عرفها الاقتصادي (G.L.Bah) على أنها:

ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

وأیضا هي العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتعرف أيضا بأنها: هي تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود الدخل.¹

كما عرفها EINZIG بأنها: تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها النقدية أو غير نقدية وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي.² كما عرفها Mcconnell Brue بأنها: هي التغيرات المتأنية والمدروسة في المعروض النقدي للتأثير بمعدلات الفائدة وكذلك على المستوى الكلي الإتفاق في الاقتصاد.³

تعريف شامل هي تلك السياسة التي تكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود.⁴

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة، الجزائر، ط1، 2015، ص98.

² عبد الحسين الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

³ عبد الحسين الغالبي، المرجع نفسه، ص 177.

⁴ محمد صلاح يونس، قروض حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص55.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل تطورت من خلالها.

تشمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات إحداهما تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وهو قرار سياسي يتخذ على مستوى الحكومة والثانية تتعلق بالوسائل التي تتوصل بها تلك السياسة لتحقيق غاياتها وأهدافها فهي تتصل بالبنك المركزي الذي هو السلطة النقدية المركزية.

وقد انعكست التطور في أهداف السياسة النقدية ووسائلها في توسع مداها ليس فقط على الإجراءات النقدية إنما على الإجراءات الحكومية التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد وسبب هذا التغير.

أولاً: عدم كفاية الوسائل التقليدية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها البنك المركزي والحكومة.

ثانياً: تأثير النظرية العامة لكينز التي ظهرت في أواسط الثلاثينات.

ولقد كانت الوسيلة الوحيدة للسياسة النقدية تتحصر في تنظيم النقد سواء بالتدخل المباشر عن طريق عمليات السوق المفتوحة أو الاحتياطات القانونية أو سعر الفائدة قد كان ذلك مبنياً على افتراض تأثر الإنفاق النقدي في السوق بالتغيرات في عرض نقد وهو ما أوصت به النظرية الكمية التقليدية التي كانت سائدة آنذاك.

إلا أن هذه النظرية تبدلت بعد ظهور النظرية العامة لكينز وبعد ان تبين ان هناك عوامل نقدية اخرى بالإضافة الى عرض النقد تؤثر في الطلب الكلي الفعال في السوق من أهمها سرعة تداول النقد التي ظهر أنها لم تكن ثابتة دوماً كما افترضها الكلاسيكيون هذا بالإضافة إلى عرض النقد لا ينحصر تأثيره في المستوى العام للأسعار فقط بل يتغذى حجم الدخل القومي ومستوى الانتاج وتوزيعهما وحجم الادخار ومستوى الاستثمار والتراكم الرأسمالي وأخيراً مستوى الاستخدام لهذا أصبح من الوجائب الضرورية للسلطة المركزية سواء نقدية أو مالية أن تعبر اهتماماً ليس الى كمية النقد فقط وإنما أيضاً ان تأخذ بعين الاعتبار ما تستطيع أن تمارسه من تأثير في حجم الدخل القومي وتوزيعه وتراكم رأس المال وتوزيعه بين القطاعات الاستهلاكية والانتاجية باستخدام السياسة النقدية.¹

وأصبح بعض العبئ يقع على عاتق السياسة النقدية لتعويض النقص في الاستثمار الفردي باستثمار حكومي واتباع وسائل ذات أثر في تنظيم الطلب الكلي الفعال عندما لا يكون كافياً لتصفية السوق من الإنتاج تصفيه كامله كما أصبح عليها أن تميز بين الوسائل المشجعة للإنتاج المحلي والوسائل المشجعة للإنتاج بغرض التصدير.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ط1، 2004 ص352.

وقد ترتب على هذا تغيرات تطورات اخرى انعكست في مقدار التوكيد على فاعلية الوسائل النقدية المختلفة ويكفي ان نؤكد ان ذلك ادى الى الاقلال من اهمية سعر الفائدة كمحدد للاستثمار او الانفاق او الائتمان لذا أصبحت سياسة سعر الفائدة لدى البنك المركزي اقل اهمية من قبل في حين زادت أهمية الواسيلتين التقليديين الأخيرتين وهما عمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي القانوني ومن ناحية أخرى ازدادت أهمية استعمال الضوابط المادية والرقابة الائتمانية الانتقائية كوسائل رقابة نقدية ليس للتأثير في حجم النقد والائتمان فقط إنما في وجهتهما وتكلفتها واستمر ذلك حتى ثمانينات وتسعينات القرن العشرين الماضي إذ عاد التوكيد على وسائل السياسة نقدية التقليدية غير مباشرة.

وبرزت آثار نقدية بسياسة الحكومة المالية وزادت أهمية هذه السياسة في تحقيق أهداف نقدية فأخذت الآثار النقدية للموازنة العامة بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الضرائبية والاتفاقية للحكومة وبرزت أهمية نقدية لعمليات الخزينة او وزاره المالية إصداراتها من سندات حكومية أو حوالات الخزينة من حيث شروطها ومواقبتها وتتم الاعتراف بآثار التي تركتها عمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة على مستوى تركيب أسعار الفائدة القصيرة. والطويلة الأجل ويمكن أن يقال على وجه العموم أن أكثر القرارات التي تتخذ في محيط السياسة الاقتصادية في الوقت الحاضر يجري اتخاذها وتأثيراتها النقدية ما طلع أمام الاعين.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

يمكن حصر أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الأولية والوسيطية

أولاً: أهداف أولية

هي متغيرات يحاول البنك المركزي التأثير على الأهداف الوسيطية تتمثل فيما يلي:

1- مجمع الاحتياطات النقدية: تتمثل في القاعدة النقدية التي تشمل النقود المتداولة لدى الجمهور مضافاً إليها الاحتياطات الكلية لدى البنوك والنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب والاحتياطات تشمل الاحتياطات المطلوبة مقابل الودائع والاحتياطات لدى البنوك.²

وكان النقاش حول ما هو المتغير او المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية تدافعت بعض البنوك المركزية في امريكا عن القاعدة النقدية كهدف تشغيلي لسنوات عديدة ودافعت بعض الفروع عن مجمع احتياطات كهدف اولي.³

¹ عبد المنعم السيد، علي نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكر، ص ص 353-354.

² سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، الكويت، 1994 ص 253.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفكر، ط 1. مصر، 2005، ص 124 .

2- ظروف سوق النقد: هي متغيرات تستجيب لأدوات السياسة النقدية يختارها البنك المركزي لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها تحتوي على احتياطات غير مقترضة معدل أرصدة بنكية معدل الفائدة على أدونات خزانة.¹

3- وأثار جدل كبير لدى الاقتصاديين حول من افضل في الاستخدام المبيعات الاحتياطية النقدية أو استخدام ظروف سوق النقد والنقد بين يستخدمون مجتمعات الاحتياطات أما الكنزيين يهتمون بالتحكم بمجمعات الاحتياطات وتركيزهم كان على ظروف سوق النقد.²

ثانيا: أهداف وسيطة

1- المجمعات نقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية كمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان العاملين على الإنفاق وتضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وثيرة نمو السيولات وقبل الوصول الى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لا بد من الحديث عن طلب وعرض النقود.³ حيث تتكون المجمعات النقدية أساسا من ($m1.m2.m3$) كما يمكن استعمال الاساس النقدي B أو مجموع القروض.⁴

2- معدل الصرف: هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية للبلد ويحدد عدة أمور منها مدى تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية وكذا وضع ميزان المدفوعات ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع النقد تجاه العملات الأخرى الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم كما أن استقرار هذا المعدل ضمانا لاستقرار وضع البلاد اتجاه الخارج لدى بعض الدول تقوم بربط عملاتها بعمولات قوية وفي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في الهدف.⁵ ويلعب معدل الصرف دور مهم في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما وعدم اختيار سعر الصرف الملائم يؤدي إلى:

- عدم قدرة البنوك المركزية في التحكم والسيطرة على سعر الصرف.

- المحافظة على مستوى منخفض للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إنتاج سياسة سهلة.

¹ حمد ابو الفتوح، على الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر 2001، ص125.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص125.

³ محمد صلاح يونس فزواط وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 57.

⁴ الطاهر الاطرش، اقتصاديات النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2013 ص150.

⁵ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الكلية، طرق ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص35.

- البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغط انكماش ما يبطئ النمو ويؤدي الى سياسة مشددة تؤدي الى الفشل.

لذلك الاقتصاديات الكبيرة يكون وانفتاحها على الخارج قليل ولا تركز على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف لأن البنك المركزي يمكن أن تنفذ كل احتياطاته من العملة الصعبة عند المضاربة.¹

3- معدل الفائدة: تسعى السلطة النقدية إلى اتخاذ الوصول الى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وإنما عوامل السوق اي نتيجة نحو الارتفاع أو الانخفاض حسب الوضع الذي يمر به الاقتصاد.²

وتتميز أسعار الفائدة صعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان يحقق سعر فائدة معين أهداف معينة. وذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات.

فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتلاءم مع الطلب ولا يعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسم الذي على أساسه تجري سياسة نقدية.³

يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة أبرزها المعدلات الرئيسية هي معدلات النقد المركزي التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- معدلات السوق النقدية هي معدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (شهادات الإيداع وأوراق الخزينة الخ).
- معدلات سوق المالية والمعدلات طويلة الأجل وهي على أساسها تصدر السندات.
- المعدلات المدينة وهي المطبقة على القروض الممنوحة.
- وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة التي يفرضها البنك المركزي على قرض النقد المركزي.⁴

الفرع الثاني: الأهداف النهائية

تتمثل الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

1- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل في جميع الموارد

¹ وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 205.

² سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي واستجابة بنك مركزي جزائري، مذكرة ماجستير في إدارة المؤسسات قسم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2008-2009، ص114.

³ يوسف كمال محمد، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص 28.

⁴ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص127.

الاقتصادية في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها والتي ينص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة بعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد على العمل يترتب عليه خسارة في هذا الاقتصاد ولكن يجب الإشارة الى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني التمسك بمعدل البطالة منخفض قد يتراوح بين ثلاثة إلى 5%.

2- تحقيق استقرار الأسعار: في المحافظة على معدل تضخم منخفض لمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيل أكثر وتخفيض البطالة بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل البطالة أعلى يعني وجود اختيار امام مما يعني السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل البطالة منخفض ومرتفع وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض من ناحية اخرى فان تضخم اثاره قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون إيجابية في صالح الفئات اخرى من المجتمع نفسه وعلى ذلك فان تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمر صعب ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية الى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.¹

والتغير في مستويات الأسعار يؤثر سلبي في قيمة النقود يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتحديد الموارد الاقتصادية وبالتالي تؤثر على الأداء الاقتصادي.²

3- زيادة نمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي وتوفير الائتمان للمشروعات وقد تباينت المدارس الفكرية حول مساهمة السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي يؤكد ان الادخار يسبق الاستثمار لذلك فإن رفع معدل النمو الاقتصادي يتطلب زيادة حجم المدخرات عن طريق رفع سعر الفائدة وذلك حتى الافراد على التضحية بالاستهلاك الحالي وقد اختلف كينز مع الكلاسيك في الاعتبار أن الادخار الدالة متزايدة وسعر الفائدة واستند كينز إلى ما حدث خلال أزمة الكساد العالمية فشلت آلية سعر الفائدة عن القيام بوظيفتها فجاءت المدرسة النقدية لتعيد للسياسة النقدية أهميتها في التأثير على النشاط الاقتصادي فقد رأى النقديون أن ليس له علاقة بالدخل القومي في الأجل الطويل بل يترك تأثيره على مستوى الأسعار في الأجل القصير.³

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات⁴: في حالة العجز يقوم البنك المركزي بتمويله باستخدام احتياطياته والعكس صحيح وللتوضيح آلية عمل السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان مدفوعات نفترض أن بنك مركزي ما يسعى لتحقيق هذا الهدف في هذه الحالة تقوم السلطات نقدية باستخدام أحد أدوات السياسة النقدية لرفع معدل الاحتياطي القانوني مثلا ان هذا السلوك يدفع بالبنوك التجارية الى رفع من معدل الفائدة الأمر الذي يدفع الأفراد

¹ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 195-196.

² عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2002، ص 90.

³ منال جابري، مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال 1990-2017، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 12/10/2017، ص 492-493.

⁴ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، 2003، ص 141.

إلى تخفيض طلباتهم من القروض في مقابل ذلك يزداد توظيف الأعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب أموالهم بالبنوك الوطنية مؤديا إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض أسعار السلع المحلية كنتيجة لذلك يرتفع طلب العالم الخارجي على الصادرات الوطنية وتتخفف الواردات في نفس الوقت وبالتالي تخفيض العجز في ميزان مدفوعات ويرى الاقتصاديون أنه إذا كان البلد يمتلك احتياطات صرف قليلة ليس له القدرة الحصول على قروض ميسرة فيجب على السلطات النقدية القيام بإجراءات تصحيحية لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها ومنه فإن نظام الصرف المرن في هذه الحالة يكون هو الملائم اما اذا كانت الدولة تمتلك احتياطات صرف كبيره فان الحاجة الى القيام بإجراءات تصحيحية تتخفف في نظام الصرف الثابت هو الملائم لها.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

هناك أدوات رقابية كمية وأخرى كيفية وهي على التوالي:

الفرع الأول: الأدوات الكمية

تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- سعر إعادة الخصم

يؤثر البنك المركزي في حجم الائتمان عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم مما يؤدي ذلك إلى تغيير حجم الاحتياطات النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية وبالتالي يؤثر على قدرتها على خلق الودائع هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تغيير سعر إعادة الخصم يحدد مستوى النفقة التي تتحملها البنوك التجارية للحصول على الائتمان مما يدفعها الى نقل هذا الأثر الى عملائها من الأفراد والمشروعات فمثلا عند رفع سعر إعادة الخصم تحجم البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي وهذا ما يحد من قدرتها على الائتمان واذا قبلت الاقتراض بهذا السعر فإن ذلك يؤثر على سعر الفائدة على القروض التي تقدمها لعملائها وهذا ما يؤدي الى قلة إقبال هؤلاء على الاقتراض من البنوك ومن ثم يقل حجم الائتمان والعكس صحيح.

- ويقوم البنك المركزي بالتوسع في الائتمان لما تكون هناك حالة كساد للاقتصاد ويقوم بتضيقه لما تكون هناك حالة تضخم في الاقتصاد.²

ب- نسبة الاحتياط القانوني

- ان تغير قيمة نسبة الاحتياط القانوني لا تؤثر اطلاقا على المبلغ النقدي لاحتياجات النظام المصرفي لكنه يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الزائدة أو خفضها لذا فإن الودائع تزداد عندما تتخفف نسبة الاحتياط القانوني ويؤدي تغير نسبة احتياطي القانون الى التأثير على حجم المضاعف النقدي حيث أن انخفاض معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى رفع قيمة المضاعف وارتفاع معدل احتياطي يؤدي الى تخفيض قيمة المضاعف حيث أن:

¹ محمود سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع، مصر، 1990، ص 386.

² سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

- $k = 1 / RRR$
- تشير k قيمة المضاعف النقدي
- RRR نسبة الاحتياطي القانوني
- يتبين من المعادلة السابقة أن العلاقة بين نسبة احتياط القانوني وقيمه المضاعف النقدي هي علاقة عكسية دائما.
- هذا يشير إلى أثر مباشر لتغيير احتياطي القانوني على تقويه او اضعاف قوه عمليات السوق المفتوحة أو افتراض البنوك في تغيير عرض النقد.¹

ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة هامة للسياسة النقدية أقل بكثير من عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر أكثر فعالية وأكثر دقة في توجيه السياسة النقدية.

الاحتياطات القانونية هي عديمة النفع للسياسة النقدية غير أن منافعها كبيرة عند تنفيذ التغييرات في السياسة الأساسية بعكس سياسة عمليات السوق المفتوحة لأن سياسة الاحتياطي القانوني تعبر عن نوايا البنك المركزي ولها آثار انيه على السيولة وتكاليف البنوك على نطاق الاقتصاد ككل، بينما تؤثر عمليات السوق المفتوحة مباشرة على بنوك النقد الأساسية ولكن أثرها الكامل ينتشر للبنوك الاخرى في النظام النقدي.

وبالنسبة لأدوات وآليات الاحتياط القانوني يتم حسابه اسبوعيا ويجب ان يكون متوسط الاحتياطي القانوني خلال الأسبوع مساويا للحد الأدنى للنسبة المئوية لصافي متوسط الودائع التي كانت بحوزة البنك المركزي قبل اسبوعين والمؤسسات الادخار عندما تخطط لاحتياطاتها النقدية فإنها لابد أن تعلم مسبقا متوسط كمية الاحتياطي القانوني ومعرفة كمية الاحتياط المستهدفة لا تعني أن باستطاعة البنوك التجارية تحقيقها دائما و عند قيام البنك المركزي بامتصاص احتياطيات البنوك عن طريق بيع السندات في السوق المفتوحة خلال اسبوع تضطر العديد من البنوك الى اللجوء الى شبك الخصم ويضمن نظام الاحتياطي القانوني فتره سابقه هذا التصرف ويتحدد مجمل احتياطي القانوني لان اسبوع بتوزيع وحجم متوسط الإيداع الذي ساد قبل اسبوعين حيث أن انخفاض المستوى الحقيقي للاحتياطي الاجمالي الى مستوى اقل من المستوى القانوني نتيجة تخفيض عمليات السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية ما يؤدي الى عجز البنوك في احتياطاتها وهذا العجز لابد أن يعطى عن طريق بيع سندات الخزانه أو أي أصول اخرى ما يؤدي الى وقوع بنوك أخرى في أزمة عجز الاحتياطي.²

ج- عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه السياسة في ان البنك المركزي يتدخل في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء أوراق مالية حكومية من أجل المال أو زيادة كمية النقود المتاحة للتداول وبعبارة أخرى للتأثير على حجم الائتمان مما يتفق وحجم النشاط الاقتصادي المرغوب فيه فإذا كان هدف البنك المركزي هو تخفيض حجم الائتمان فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية في

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 257.

² المرجع نفسه، ص ص 258-259

- الأسواق النقدية والمالية البنوك والأفراد والمشروعات وهذا يؤدي الى تقليص أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي ما يقلل من إمكانية هذه البنوك على تقديم القروض.¹
- من جهة أخرى عند طرح البنك المركزي كمية كبيرة من الأوراق المالية للبيع يؤدي إلى انخفاض القيمة التجارية لها أي ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم تقليص حجم الائتمان.²
- أما عندما يكون الهدف هو زيادة حجم الائتمان في الاقتصاد يقوم البنك المركزي بالعكس أي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من الأفراد والبنوك والمشاريع فإذا كان البائع من أفراد فإنه يودع قيمة مبيعاته من الأوراق المالية لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه وهذا الأخير يودعها لدى البنك المركزي فيزيد حسابه ما يعني زيادة قدرات البنك التجاري في التوسع في الائتمان اما إذا كان البنك التجاري هو البائع فإنه يحدث نفس الأثر حيث تضاف قيمتها مباشرة إلى رصيد النقدي بالبنك المركزي أي زيادة مقدرته في التوسع في الائتمان.
- ونجاح هذه السياسة يتوقف على عدة عوامل نذكر بعضها:
- مدى تطور واتساع سوق الأوراق المالية.
- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك وعلاقتها بالنسبة القانونية للاحتياط النقدي حيث إذا كانت احتياطات البنوك التجارية من النقود الاحتياطية تساوي الحد القانوني فإن فعالية هذه النسبة تكون مجدية.
- درجة الوعي المصري في متمثلة في مدى تعامل الأفراد مع البنوك واعتمادها على الشيكات.
- مستوى التفضيل النقدي لدى الأفراد الذي يتوقف على سعر الفائدة.
- حجم المعاملات من بيع وشراء الأوراق المالية.
- الظروف الاقتصادية إذا كانت غير ملائمة لعمليات الإقراض فهي تؤدي إلى زيادة الاحتياطات نقدية لدى البنوك إلى زيادة حجم الائتمان بفعل شراء البنك المركزي للأوراق المالية مثلا إذا كانت إيرادات القروض بالنسبة للبنوك أعلى من إيرادات الأوراق المالية.
- توقعات الأفراد إذا توقعوا أن الأوراق المالية ستستمر بالانخفاض في قيمتها فإنهم لن يقبلوا على شرائها في الوقت الذي يرغب فيه البنك المركزي ما يؤدي الى فشل هذه السياسة.³

¹ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

² المرجع نفسه، ص 143.

³ نفس المرجع، ص 144.

الفرع الثاني: أدوات كيفية ومكملة

تتمثل في مجموعة من الأدوات أهمها:

أولاً: أدوات كيفية

وتتمثل في:

أ- الإقناع الأدبي

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية سيره في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق البنك المركزي بمناسبة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابة وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها الى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة الاستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت في بعض السياسات نقدية أخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.¹

ب- الهامش المطلوب

يعني اشتراط البنك المركزي على الافراد عند قيامهم بشراء الأوراق المالية على دفع نسبة معينة على هذه المشتريات والباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية وذلك حسب هدف البنك المركزي وحسب الأحوال الاقتصادية فإن كان هناك رواج اقتصادي وأراد البنك المركزي أن يحارب التضخم فإنه يرفع من هذه النسبة الواجبة الدفع فورا عند شراء الأوراق المالية والعكس في حالة الكساد فإنه يخفض من هذه النسبة أو الهامش المطلوب.

ج- الحد الأقصى لسعر الفائدة

من عادة البنوك التجارية ألا تمنح فوائد على الحسابات الجارية لكن يمكنها أن تمنح ذلك ولو بنسبة ضئيلة للحصول على كمية كبيرة من الودائع ومن ثم قد يحدث تنافس بين البنوك في إعطاء هذه الفائدة ما ينتج عنها ارتفاعها من بنك الى اخر لذلك يتدخل البنك المركزي في تحديد هذه النسبة لسعر الفائدة حتى تضيق من عمليات الائتمان ويرفعها إذا ما أراد التوسع في الائتمان وذلك حسب الحالة الاقتصادية التي يكون عليها.²

¹ إيكن لونيبي، السياسة نقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 60.

² سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

د - الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

بالنسبة للسلع المعمرة مثل الأثاث والثلاجات والسيارات فعاده تمنح فرصة اقتنائها عن طريق التقسيط وهذا بتدخل البنك المركزي في لعب دوره فاذا اراد تقييد الائتمان فإنه يشدد في شروط بيع هذه السلع مما يحد من عملية الشراء بالنسبة للمستهلكين والعكس صحيح في حاله هدف توسيع الائتمان.

هـ - التعامل المباشر مع الجمهور

من تقاليد الفن المصري في ألا ينافس البنك المركزي والبنوك التجارية في معاملاتها مع الجمهور لكن قد تستدعي المصلحة العامة تدخل البنك المركزي لتوفير الائتمان لمناقشة البنوك التجارية مباشرة ودفعها الى منح الائتمان وذلك عن طريق القيام ببعض وظائفها.

نستنتج مما سبق فيما يخص عملية مراقبة الاهتمام من طرف البنك المركزي لفعاليتها تستند على مدى تنظيم التحكم في حزم ونوعية الائتمان مما يتفق والنشاط الاقتصادي الوطني المرغوب فيه و للوصول الى الهدف عليه أن يقوم باستخدام عدد من الادوات او احدها تكون مناسبة للتأثير في حجم الائتمان.¹

ثانيا: أدوات مكملة للسياسة النقدية

تتمثل هذه الأدوات في الآتي:

▪ السياسة المالية

يقصد بها تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية أي ضمان تعادل الإيرادات والنفقات وكذلك استخدام سياسة ضريبية تصاعدية أي ازدياد نسبة الضريبة بازدياد دخل المكلف. كما أن السياسة المالية كانت بتتويج الضرائب المباشرة لزيادة إيرادات الدولة.

▪ البيع بالتقسيط بأسلوبين

1- بتعديل قيمة القسط الاول اذا ارادت ان تكافح التضخم لجأت الحكومة إلى رفع قيمة القسط الأول
2- تعديل أقصى فترة الاستيراد وذلك بتخفيض فترة الاستيراد هذا إذا كانت الدولة تشجع الزواج أما في حالة الكساد فإنها تعمل العكس تماما اذ انها تتخفف قيمة القسط الأول وترفع فترة الاسترداد.²

▪ الرقابة المباشرة على الائتمان

إذا رأى البنك المركزي ان الاسلحة السابقة لم تعطي فعاليتها في تحقيق سياسات المستهدفة يلجأ إلى التدخل المباشر في الرقابة على الائتمان عن طريق

أ- تعديل هوامش الضمان: أي رفع نسبة هامش ضمان القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

ب- تحديد الأغراض التي سيقدم لها القروض ومدة القرض وكيفية السداد.

¹ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ج- الرقابة الإدارية عن طريق التفتيش الإداري المباشر على حسابات البنوك التجارية وأصولها وطريقة الإدارة والسياسة المتبعة في البنوك.¹

وأخيرا نذكر مجموعة من السياسات البديلة وهي: إتباع الرقابة المادية ووضع التسعيرة الجبرية، استخدام البطاقات والرخص الخاصة بالمواد الأولية، وكذلك تحديد حصص الواردات والرقابة على الصرف.²

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² بواكرة كميلية، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة نقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2009-2010، ص 50.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سننتظر في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة باستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، حيث سنعرض هذه الدراسات ونقارنها مع دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية

من خلال البحث في هذا الموضوع وفي حدود ما توفر لدينا من المعلومات والمراجع يمكننا من الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع نذكر منها.

الفرع الأول: دراسات عربية

الدراسة الأولى: "بوكر شاوي ابراهيم" استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة بلفايد تلمسان 2019 2020 وكان نص إشكالية كالاتي:

إلى أي مدى يمكن استقلالية البنك المركزي أن تساهم في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية؟ وما هي حدود الاستقلالية التي يجب أن تمنح لبنك الجزائر في هدف تحقيق ذلك؟

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية توفر استقلالية البنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل استقرار النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد وإثبات دورها في تشجيع وتدعيم ادارة السياسة النقدية بفعالية أكبر ومن ثم المساهمة في تحقيق استقرار الأسعار، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القانون النقد والقرض 90 - 10 منح استقلالية واسعة بنك الجزائر إلا أن هذه الاستقلالية ليست فعلية وهذا من خلال تحليل قياس أثر استقلالية بنك الجزائر على بعض أهداف سياسة نقدية

الدراسة الثانية: "إيكن لونيس" السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ثلاثة 2010 2011 التي كانت اشكالياتها كالاتي: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009؟ وكان الهدف من هذه الدراسة تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقالاته في الجزائر ومحاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر المستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية ومحاولة تحديد العلاقة بين استقلالية بنك الجزائر واداء السياسة النقدية وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه من خلال أموالها.

- تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية والتحول نحو استخدام أدوات غير مباشرة السياسة النقدية.

- عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار اصلاحات اقتصادية شاملة خاصة قانون نقد وقرض الذي منح استقلالية الكبيرة له

من خلال البحث في هذا الموضوع في حدود ما توفر لدينا من المعلومات والمراجع تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

الدراسة الأولى بكرة كميلية: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2009 2010 تحت إشكالية الى اي مدى تدعم استقلالية البنك المركزي فعالية تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية وجود استقلالية البنك المركزي بقدر معين لتحقيق النتائج المستهدفة عن طريق أدوات السياسة النقدية والتوقف عند نقاط الضعف التي تعاني منها الدول النامية ومعالجتها وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمه :

الأدوات الكمية للسياسة النقدية تستخدم بشكل كبير في البلدان متقدمة عكس النامية التي تستخدم ادوات كيفية وبالتالي عدم تمكن البنك المركزي من استخدام أدوات غير مباشرة

منح البنوك المركزية قدر محدد من الاستقلال مع ضرورة وجود قوانين تضمن تعاون بنوك مع الحكومة:

- استقلالية البنك المركزي تعتمد على عدة مؤشرات منها مؤشرات من جانب السلطة الاستقلالية المؤسساتية والمالية واستقلالية الأدوات واستقلالية من جانب المسؤولية
- قانون النقد والقرض 90 10 قد أعطى استقلالية التامة للبنك المركزي
- اختلاف أهداف السياسة النقدية في الدول النامية على الدول المتقدمة

الدراسة الثالثة: بكرة كاميلية، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي 2009-2010، تحا إشكالية: إلى أي مدى تدعم استقلالية البنك المركزي فعالية تنفيذه لسياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة؟

وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية وجود استقلالية البنك المركزي لتحقيق النتائج المستهدفة عن طريق أدوات السياسة النقدية، والتوقف عند نقاط ضعف الدول النامية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج:

- الأدوات الكمية للسياسة النقدية تستخدم بشكل كبير في الدول المتقدمة عكس النامية التي تستخدم أدوات كيفية
- منح البنوك المركزية قدر محدد من الاستقلالية
- استقلالية البنك المركزي تعتمد على عدة مؤشرات منها: مؤشرات الاستقلالية من جانب السلطة، الاستقلالية المؤسساتية والمالية واستقلال الأدوات.
- قانون النقض والقرض أعطى استقلالية تامة للبنك المركزي

الفرع الثاني: دراسات أجنبية

الدراسة الأولى:

Bouh à midi souhila Fekir Hamza évaluation du degré de l'indépendance de la banque Algérie une application de mesure légale et réel bank of algerian independence degree assessment application of legal's and real measure, revue forum d'études et de recherches

économique, volume 06 N°01,2012 جاءت هذه الدراسة تحت إشكالية فعالية سياسته النقدية في الجزائر متأثرة بدرجة استقلال من السلطة النقدية؟ وهدفت الدراسة إلى تقييم درجة استقلالية البنك الجزائر باستخدام مؤشرات القانونية والمؤشرات الحقيقية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن التغييرات تهدف لإنشاء بنك مركزي مستقل عن السلطة السياسية وفق المعايير المدروسة
- حالة بنك الجزائر غير مستقل تماما ليكون فعالا من حيث السعر

الدراسة الثانية:

Ould hennia hadjer, performance de la banque centrale et efficacité de la politique monétaire en Algérie 1990- 2014 pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, option économie monétaires et financière, faculté des sciences économiques, université d'Oran 2 Alegria, 2016, 2017.

وكانت إشكالية الدراسة التالي هل كان إجراء السياسة النقدية الصادرة على بنك الجزائر؟

وهدفت الدراسة إلى استقصاء فاعلية السياسة النقدية وأداء البنك المركزي وتوصلت إلى النتائج التالية:

- لا وجود أية علاقة فاعلة بين مؤشر الشفافية هدف استقرار الأسعار
- فعالية السياسة النقدية المنتهجة هي فعالية نسبية
- انخفاض تضخم خلال فترة الدراسة

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال ما عرضناه من دراسات سابقة بالعربية والأجنبية سنحاول في هذا الجزء مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا الحالية وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الفرع الأول: مقارنة مع الدراسات العربية

الجدول رقم (03): مقارنة بين دراسات العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات العربية			
	الدراسة (3)	الدراسة (2)	الدراسة (1)	
أثر اتجاهات الحدیثة للاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة نقدية في الجزائر	تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية بتقيد السياسة نقدية	السياسة نقدية ودورها في ضبط العرض نقدي في الجزائر	استقلالية البنوك ودورها في رسم معالم السياسة نقدية	موضوع الدراسة
إبراز اتجاه الحديث للاستقلالية بنك مركزي وأثره على فعالية سياسة نقدية في تحقيق استقرار المالي	بيان لأهمية وجود استقلالية بنك مركزي لتحقيق نتائج مستهدفة عن طريق سياسة نقدية	تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلته في الجزائر	تحليل أهمية توفر استقلالية البنوك المركزية والمساهمة في تحقيق الاستقرار نقدي	الهدف
الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2022-1990		2009-2000		فترة الدراسة
وصفي، تحليلي تاريخي	تاريخي وتحليلي احصائي	وصفي، تاريخي استنباطي	تحليلي	طريقة معالجة الموضوع

قانون نقد وقرض منح استقلالية لبنك الجزائر ولكنها ليست فعلية	تساهم السياسة نقدية في التحكم في العرض نقدي من خلال أبوابها وإمكانية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات سياسة نقدية	اختلاف أهداف السياسة نقدية في دول نامية على دول متقدمة منح البنوك مركزية قدر محدد من الاستقلال	استقلالية بنك الجزائر التي منحها قانون نقد وقرض هي قانونية وليست فعلية ويجب التحكم في مسار سياسة نقدية لبلوغ أهدافها نهائية
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

الجدول رقم (04): مقارنة دراسات أجنبية ودراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات باللغة الأجنبية		هدف الدراسة
	الدراسة (02)	الدراسة (01)	
معرفة مدى فعالية سياسة نقدية في تحقيق استقرار أسعار، وابرار أثر استقلالية بنك المركزي، وابرار دور استقلال بنك الجزائر في تحقيق استقرار المالي.	استقرار فعالية سياسة نقدية وأداء البنك المركزي	تقييم درجة استقلالية بنك الجزائر	هدف الدراسة
الجزائر	الجزائر	الجزائر	عينة دراسة
2022-1990	2014-1990		فترة دراسة
تحليلي، وصفي تاريخي	تحليلي، وصفي	تحليلي	طريقة معالجة الموضوع
قانون نقد وقرض منح استقلالية واسعة لبنك الجزائر لكنها قانونية فقط وليست فعلية.	لاوجود لأي علاقة فاعلة بين مؤشرات الشفافية وهدف استقرار الأسعار. فعالية سياسة نقدية منتهجة هي نسبية	أن تغييرات نهدف لإنشاء بنك مركزي مستقل عن السلطة السياسة بنك الجزائر عبر مستقل تماما ليكون فعال من حيث	نتيجة دراسة

	فقط انخفاض تضخم خلال فترة دراسة	السعر	
--	------------------------------------	-------	--

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

هناك تشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية من حيث التطرق إلى استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالسياسة النقدية، إلا أن الاختلاف برز في فترة الدراسة حيث تمت دراستنا من فترة 1990 إلى 2022، وكذلك فيما يخص النماذج فقد استخدمنا أساليب مختلفة منها: المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، أما فيما يخص الاتجاه الحديث لدراستنا تمثل في الاستقرار المالي الذي أصبح الهدف النهائي للسياسة النقدية.

خلاصة الفصل

يعد البنك المركزي مؤسسة حكومية تسعى دائما لتحقيق المصلحة العامة من خلال وظيفته الأساسية والرئيسية والمتمثلة في ضبط السياسة النقدية الفعالة داخل المنظومة الاقتصادية للدولة، كما أن الاصدار النقدي التي يمتاز بها كمؤسسة وحيدة داخل الدولة تجعله على رأس الجهاز المصرفي، وفعالية سياسته النقدية والرقابية لا تكون إلا باستقلاليته في إدارة الشؤون المالية والمصرفية بعيدا عن الضغوطات الحكومية.

وقد شهدت هذه الدول اهتماما بالغا من قبل الباحثين بدراسة هاته الاستقلالية إلى محاولة تعريفها ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها واستخدامها في سبيل ذلك مؤشرات عديدة لقياسها، كما أن منح البنوك المركزية الحرية في إدارة سياستها النقدية من شأنه زيادة مصداقية وفعالية هذه الأخيرة وتوجيهها نحو تحقيق الهدف الأساسي وهو الحفاظ على استقرار الأسعار.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل الاتجاهات

الحديثة لاستقلالية بنك الجزائر 1990-2022

تمهيد

مر بنك الجزائر بإصلاحات جذرية التي تعتبر تحولا مهما في النظام المصرفي الجزائري، من خلال تفعيل دور السياسة النقدية ووصولها إلى تحقيق أهدافها النهائية، والتصدي للصدمات الخارجية وخاصة صدمة انخفاض أسعار البترول، ويتضح الإصلاح المصرفي في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، الذي يعتبر قفزة نوعية في تاريخ الجزائر المستقلة، ورغم كل هذا تم إدخال تعديلات عليه، ومن أهمها صدور الأمر 01-01 والأمر 11-03 والقانون 10-17 وهذا بغية تحقيق استقلالية بنك الجزائر، وبالرغم من أن قانون النقد والقرض منحه استقلالية قانونية إلا أن ضغط الحكومة على السلطة النقدية أثر على استقلاليته الفعلية، فقانون النقد والقرض عمل على توسيع صلاحياته من أجل الوصول إلى سياسة نقدية فعالة وضمان تحقيق أهدافها.

وعليه سنقسم هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في ظل الاتجاهات الحديثة لاستقلالية بنك الجزائر.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاء كالتالي: تناولنا في المبحث الأول: الجزائر وتطوره عبر مختلف التشريعات المصرفية، أما في المبحث الثاني تناولنا: السياسة النقدية في الجزائر 1990-2022، وفي المبحث الثالث: جاء تحليل وتقييم قياس الاستقلالية القانونية والفعلية لبنك الجزائر ومدى تحقيق فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: الاتجاه نحو استقلالية بنك الجزائر وتطوره عبر مختلف التشريعات المصرفية

اكتسبت الجزائر نظاما مصرفيا من الاستعمار مع بنك مركزي يسمى بنك مركزي جزائري، وعلمت منذ الاستقلال على تطوير قطاعها المصرفي من خلال ادخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 ومختلف تعديلاته وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التطورات التي مر بها بنك الجزائر قبل وبعد اصدار هذا القانون.

المطلب الأول: البنك المركزي قبل صدور قانون نقد وقرض 90-10

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل قبل وبعد الاستقلال أدت إلى حدوث تغييرات وتطورات عديدة فيه سنحاول معرفتها فيما يلي:

الفرع الأول: البنك المركزي قبل وبعد الاستقلال

مر النظام المصرفي بعدة مراحل قبل وبعد الاستقلال جاءت كالتالي:

1. لمحة عن مرحلة ما قبل الاستقلال

بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي لتلبية حاجات المستعمرين وخدمة التجارة ما بين الجزائر وفرنسا، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري، لهذا كانت أغلب البنوك المتواجدة في الجزائر هي عبارة عن فروع فرنسية¹. ويعتبر بنك الجزائر أول بنك وجد بالجزائر المستعمرة وكان يسمى بالمصرف الفرنسي وفي عام 1840/04/19 بدأ إصدار النقود ثم توقف بسبب ثورة 28/02/1848 وتم إعلان الجمهورية الثانية وكان الفرنك الفرنسي هو العملة المتداولة منذ 1840، ثم أنشأ بنك ثاني سمي بالمصرف الوطني، مهمته منح الائتمان ولا يقوم بالإصدار النقدي، ثم تأسس بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04/08/1851 تحت شكل مؤسسة خاصة برأس مال 3 ملايين فرنك، وقيد بعدة قيود منها تحديد مقدار الاحتياطي النقدي، تعيين المحافظ وتحديد مدة إصداره للأوراق النقدية، ونظرا للأزمة التي تعرض لها في الفترة بين 1880-1990 بسبب إفراطه في منح القروض العقارية والزراعية للمعمرين قامت الحكومة الاستعمارية سنة 1990 بإصلاحات مصرفية جذرية متمثلة فيما يلي:

أ. نقل مقر البنك إلى فرنسا وتحول اسمه إلى بنك الجزائر وتونس

ب. تغيير أساس الإصدار والتغطية دون تحديد مدة الإصدار

ج. تعيين المحافظ ونائبه و 15 عضوا.

¹ سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة، الدار الجامعية، مصر 2010، ص161.

وتم تأميم البنك سنة 1946 وأصبح اسمه بنك الجزائر في تاريخ 19/09/1958 وبقي هذا الاسم إلى غاية 31/12/1962 ليخلفه البنك المركزي الجزائري بتاريخ 01/01/1963.¹

2. مرحلة بعد الاستقلال:

عرف الجهاز المصرفي بعد الاستقلال حتى ثمانينات بعض التحولات والتعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها أولاً إرادة الانفصال عن التبعية المالية والاقتصادية للمستعمر وثانيا الامتثال لإدارة القيادة السياسية، والتكيف مع كل مرحلة يصل إليها الاقتصاد الوطني.²

3. نشأة البنك المركزي الجزائري: تأسس بموجب القانون 144/62 في 31 ديسمبر 1962.³ ومن الناحية القانونية يعتبر مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أسند إليه كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي وعن معدل إعادة الخصم.⁴ ويرأسه البنك المركزي محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية.⁵

الفرع الثاني: الإصلاحات النقدية قبل قانون النقد والقرض 10/90

أهم الإصلاحات التي ميزت هذه المرحلة هي:

1. إصلاح سنة 1971

بداية مع السبعينات وتماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 71-47 الصادر في 30/06/1971 والمتضمن تنظيم البنوك حيث أعطى صلاحيات إضافية للبنك المركزي وتم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العمومية في منح القروض الطويلة في إطار تمويل مخططات التنمية ومنها المخطط الرباعي الأول، واستعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، ومن خلال المادة 07 لقانون المالية سنة 1971 تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية كما يلي:

- قروض بنكية متوسطة بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي
- قروض طويلة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية BAD
- التمويل عن طريق القروض الخارجية من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية

¹ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

² بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي في متطلبات العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010، ص 94.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 ديسمبر 1962.

⁴ المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

⁵ المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الاجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة وذلك بمقتضى المادة 26 من التعلية 71-93 لـ 31 ديسمبر 1971 والتي تقضي بتخصيص مبالغ الاهلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة ومع بداية 1978 تم التراجع عن إصلاحات 1971¹.

2. إصلاح سنة 1986

في هذه السنة صدر قانون البنوك والقرض في 16 أوت 1986 أعطى نفس جديد للعلاقات الاقتصادية، حيث صدور هذا القانون أدى إلى تطور العلاقات بين البنوك والمؤسسات في إطار محدد، فالعلاقات ذات الطابع التجاري حلت محل العلاقة ذات الطابع الإداري، وبدأت البنوك في التوسيع التدريجي وأصبحت الوكالات سنة 1980 حوالي 376 وكالة ثم أصبحت سنة 1986 حوالي 742 وكالة كما أسس قانون 1986 مجلس أعلى للقروض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا المجال، ثم تسوية البنوك بمقتضى المادة 11 من قانون 12/86 ومتابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها.

- وبمقتضى المادة 19 من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحيته فيما يخص السياسة النقدية وأدواتها.
- وفيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نصت المادة 26 من قانون 12/86 على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض².

3. إصلاح 1988

يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي جاء بها القانون 88-06 فيما يلي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي
- بإمكان مؤسسات القرض اللجوء من أجل الاقتراض على المدى الطويل
وبمقتضى القانون 88-01 تحصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما بين القانون مفهومي الفائدة والمردودية³.

وقامت الجزائر بتعديلات في قانون 88-06 كما يلي:

1. تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988 بوضع أجهزة استشارية ورقابية
2. وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض
3. تنظيم وتطوير الأسواق المالية والنقدية باعتبارها أجهزة لتوزيع الموارد

¹ بوشخي بوحوص، العيد محمد، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي من زاوية الميزانية المحاسبية، المجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 281-282.

² عطاء الله قهيري، فعالية النظام المصرفي بين النظرية والتطبيق، مجلة مقاربات، المجلد 03، العدد 05، 2015، ص 304.

³ بوشرمة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

4. التفرقة القانونية بين دور البنك المركزي ونشاط القرض من قبل الأجهزة التجارية¹.

المطلب الثاني: البنك المركزي الجزائري في ظل قانون 90-10 وأهم تعديلاته

جاء قانون 90-10 بتعديلات مست المنظومة المصرفية الجزائرية ويمكن عرضه كآتي:

الفرع الأول: أهداف ومبادئ قانون 90-10 "قانون النقد والقرض"

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990 متعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ويتضمن هذا القانون اعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وبالرغم من أن هذا القانون قد أخذ أهم المبادئ التي جاء بها قانون 1986 إلا أنه أسس للنظام النقدي الوطني الجديد نظرا للمفهوم الشامل الذي حمله حول ما سوف يكون عليه هذا النظام على مستوى أدائه أو تنظيمه².

جاءت أهداف قانون النقد والقرض لخدمة السياسة النقدية وتمثلت فيما يلي:

1. أهداف قانون النقد والقرض

تتمثل فيما يلي:

- رد الاعتبار لدور المصرف المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية؛
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وإشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين؛
- توضيح المهام المناطة بالمصارف والمؤسسات المالية؛
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان أو القروض؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل المصارف
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي والسلطة النقدية
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل
- ادخال منتجات مالية جديدة³.

¹ عطاء الله قهيري، مرجع سبق ذكره، ص 305.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 343.

³ أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد

78، العدد 13، 2011، ص 88.

2. مبادئ قانون النقد والقرض**أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**

يعني أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على الأساس الكمي في هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وبهذا استعاد البنك المركزي دوره في قمة النظام النقدي واستعاد الدينار الوظائف التقليدية¹.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية والمالية

لم تعد الخزينة حرة بموجب هذا القانون في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد يسمح هذا المبدأ بتحقيق أهداف وهي:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد ديون متراكمة عليها
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ج. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان

أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد².

د. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

التشنت الذي عرفته السلطة النقدية بين الوزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، ومن جهة ثالثة البنط المركزي لاحتكار امتياز إصدار النقود ما جعل قانون النقد والقرض يضع حد لهذا التشنت بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة متمثلة في مجلس النقد والقرض.

¹ عدوان علي ابن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون نقد وقرض 1990-2020، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، 2022، ص18.

² بوشياخي بوخوص، العيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص287.

هـ. وضع نظام بنكي على مستويين

حرص البنك المركزي على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، فأصبح يمثل فعلا بنك للبنوك وملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقتراضية للبنوك وبموجب ترأسه للنظام النقدي فبإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي¹.

الفرع الثاني: تعديلات قانون 90-10 "تعديلات قانون النقد والقرض"

عرف النظام المصرفي في الجزائر عدة تعديلات أهمها:

1. التعديلات الصادرة عن قانون نقد وقرض سنة 2001

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 هدفها: تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

وقد تم تبعا للأمر 01-01 رفع عدد أعضاء مجلس النقد والقرض المعنيين من طرف رئيس الحكومة من 3 إلى 6 أعضاء طبقا للمادة 10 من هذا الأمر، وإلغاء المادة 22 من قانون 90-10 التي تحدد مدة ولاية محافظ بنك الجزائر ونوابه وكذا شروط انائها من خلال المادة 13 من الأمر رقم 01-01. أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر وإدارته من قبل 3 نواب ومجلس إدارة ومراقبان، وتم إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض².

2. التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض سنة 2003

أصدرت السلطات الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26/08/2003 الذي يلغي 90-10 وجاء هذا الأمر بعد الأزمات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بإفلاس كل من بنك الخليفة الخاص والبنك الصناعي التجاري والهدف من تعديل هذا القانون هو تقليص الصلاحيات التي يتمتع بها محافظ بنك الجزائر وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح قانون نقد وقرض وأيضا تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد أزمة افلاس هذين البنكين³.

¹ حميدي كلثوم، تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك، جامعة دحلب، البليدة، 2007، ص48.

² بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 منغلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له كلية العلوم الاقتصادية، الجلفة، الجزائر، ص37.

³ عدوان علي، بن سماعيل، حياة، مرجع سبق ذكره، ص21.

3. التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض سنة 2010

نظرا للأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض: جاء هذا التعديل لتعزيز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالية كمهنة أساسية لبنك الجزائر وتحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث أصبح بنك الجزائر له صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وفي هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازنة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية وتغيير نمط التسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع مستجدات البيئة المصرفية¹.

4. التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض سنة 2017

أصدر في 10/17 المؤرخ في 10/17/2017 الذي يحتوي على مادة وحيدة هي المادة 45 التي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي والصندوق الوطني للاستثمار، وأيضا جاء بالمادة 53 من الأمر 10-03 المؤرخ في 26/08/2003 بتعديل ينص في فقرتها "ب" الآتي: يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، ويرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من أمر 11-03 في فقرتها 03، وكذلك يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار².

¹ بودبودة زهرة، راضية مصداق، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 7، العدد 01، 2022، ص501.

² زاوي فضيلة، شكري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، 2011، ص85.

المطلب الثالث: هيكلية وتنظيم بنك الجزائر وفق قانون نقد وقرض

مر بنك الجزائر بعدة تنظيمات حيث أعيد ترتيبه وتنظيمه حسب قانون النقد والقرض وتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: هيكلية بنك الجزائر

تم تنظيم بنك الجزائر وفق قانون النقض والقرض

أولاً: مجلس الإدارة

حسب قانون النقد والقرض يتكون من:

1. إدارة بنك الجزائر: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظا يساعده ثلاثة نواب يعينون جميعهم بمرسوم رئاسي¹.

ويعين المحافظ لمدة غير محددة بعد ما كان يعين لمدة ستة سنوات قابلة لتجديد وفقا لأحكام المادة 22 من

القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض². ويقوم محافظ بنك الجزائر بإدارة شؤون بنك الجزائر كآلاتي:

- يتخذ محافظ بنك الجزائر جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون
- يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج
- يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام؛
- ترفع الدعاوي القضائية ويدافع عنها بناء على متابعته وتعجيله، ويتخذ جميع الإجراءات التحفظية الضرورية
- يقوم شراء للأموال العقارية المرخص بها قانونا والتصرف فيها، وينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها
- يوظف أعوان بنك الجزائر وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي ويعينهم في مناصبهم ويرقيهم ويعزلهم ويفصلهم
- يعين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى، عندما يكون هذا التمثيل مقررا.

2. مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ: رئيسا
- نواب المحافظ الثلاثة
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي
- يحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها³.

¹ المادة 13، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003/08/26.

² المادة 13، الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 متعلق بالنقد والقرض، 2001/01/27.

³ المادة 18، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

يدير بنك الجزائر مجلس الإدارة ويخول السلطات الآتية:

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها
 - يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر
 - يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر
 - يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات
 - يفصل في شراء العقارات والتصرف فيها
 - يبت في جدوى الدعاوي القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر، بإجراء المصالحات والمعاملات
 - يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة
 - يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها
 - يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية
 - يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.¹
- 3. حراسة بنك الجزائر:** تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية.

- يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من ادارتهما الأصلية.
- يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما.²
- يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر، وجميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيره.³

ثانيا: جهاز مجلس النقد والقرض

1. تشكيلة مجلس النقد والقرض: يتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر
- شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية
- تعيينان الشخصيتان عضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية

¹ المادة 19 الأمر 03-11، المرجع نفسه.

² المادة 26، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ المادة 27، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، المرجع نفسه.

- يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع، ويحدد جدول أعماله، ويجدد المجلس نظامه الداخلي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا
- يعقد أربع دورات عادية في السنة، ويستلزم حضور 6 أعضاء على الأقل ولا يمكن لأي مستشار أن يمنح تفويضا لتمثيله في اجتماع المجلس¹.

2. صلاحيات مجلس النقد والقرض: يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية فيما يلي:

- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 وكذا تغطيته
- مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي
- تحديد السياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها
- غرفة المقاصة
- سير وسائل الدفع وسلامتها
- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر
- المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال العمليات مه هؤلاء الزبائن
- الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف
- تسيير احتياطات الصرف².

الفرع الثاني: الهيئات الرقابية والوقائية لبنك الجزائر

تتمثل فيما يلي:

- أ. اللجنة المصرفية: تؤسس لجنة مصرفية وتكلف بما يأتي³
- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها
- المعاقبة على الإخلالات التي تتم معابنتها

¹ المادة 58، 59، 60، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

² المادة 62، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، المرجع نفسه.

³ المادة 105، 106، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

- تفحص اللجنة شروط استقلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية، وتسهر على احترام قواعد حسب سير المهنة
- وتتكون من: المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 5 سنوات، وتزود اللجنة بأمانة عامة يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياتها وكيفيات تنظيمها وعملها بناء على اقتراح من اللجنة.

ب. محافظو الحسابات

- يلتزم كل بنك أو مؤسسة مالية أو كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل، يلتزمون بمهام يجب العمل بها وهي كالآتي:
- الاعلام الفوري للمحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم
- تقديم تقرير لمحافظ بنك الجزائر خاص حول منح المؤسسة أية تسهيلات ل احد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛
- إرسال نسخة من التقارير الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة إلى محافظ بنك الجزائر ومحافظي الحسابات يخضعون لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكن أن تسلط عليهم عقوبات¹.

3. المراكز الوقائية للنظام المصرفي الجزائري

- أ. **مركزية المخاطر:** ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة لمركزية المخاطر تدعى: مركزية المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية².
- ب. **مركزية عوارض الدفع:** يعد جهازا إعلاميا حيث يوفر معلومات مسبقة عن جمع المبالغ غير مستحقة في شكل قروض، وإذا كان في البنوك أو المؤسسات المالية أو الخزينة العمومية أو البريد والمواصلات، وتحتوي أيضا على المعلومات المتعلقة بشكل المشاكل والحوادث التي تتعلق بتحصيل الدين.
- ج. **جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد:** تم إنشاؤه بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض الدفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين المعنيين، ويجب أن يصرحوا بذلك إلى مركزية المستحقات غير المدفوعة حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب أن يطلعوا على سجل المستحقات غير المدفوعة قبل تسليم أول دفتر للشيكات لزبون معين³.

¹ حميدي كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² المادة 98، الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 375.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2022

تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية التي لجأت إليها الجزائر من خلال تفعيل أدواتها من أجل تحقيق عدة أهداف، كتحقيق النمو الاقتصادي وكذا الاستقرار النقدي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تعتبر الكتلة النقدية أو كمية النقود في اقتصاد معين العنصر المحدد للدخل القومي ولمستوى الأسعار ولهذا تهتم السلطات بالكمية النقدية المتداولة في كل وقت وفي الجزائر إلى حين إصدار قانون النقد والقرض 1990 كانت عبارة عن ظاهرة حسابية ولم تكن استراتيجية¹. وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية

أ. **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ب. **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة والمودعة لدى الخزينة والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ج. **أشباه النقود:** تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية².

¹ سعودي صالح الدين، كزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص454.

² أيكين لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الجزائر 1990-2022

الجدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990-2000

السنوات	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو M_2	نسبة سيولة M_2
1990	271.04	72.92	343.96	11.3	61.6
1991	325.93	90.27	416.2	21.02	47
1992	370.37	146.18	14988.37	24.1	49
1993	448.58	180.52	629.1	21.78	54
1994	477.14	248.68	724.82	15.22	49.1
1995	521.6	280.5	802.1	10.51	40.7
1996	591.7	326	919.7	14.44	36.6
1997	675.6	409.9	1085.5	18.18	39.9
1998	813.7	474.2	1287.9	19.10	46.3
1999	885.5	577.9	1463.4	12.4	46
2000	1048.5	974.3	2022.8	13	49.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية لبنك الجزائر: 1993، 1998، 2003.

الجدول رقم (06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010

السنوات	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو M_2	نسبة سيولة M_2
2001	1238.5	1235	2473.5	22.3	58.3
2002	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	65.1
2003	1631	1723.9	3354.9	15.6	65.5
2004	2165.5	1478.7	3644.3	10.5	59.3
2005	2437.5	1632.9	4070.4	11.7	53.8
2006	3177.6	1609.8	4827.6	18.6	56.7
2007	4233.6	1761	5994.6	21.5	63.7
2008	4964.9	1791	6955.9	16	63
2009	4944.2	2228.9	7173.1	3.1	71.5
2010	3756.4	2524.3	6280.7	15.5	68.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2008، 2013، على موقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الجدول رقم (07): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2022:

السنوات	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو M ₂	نسبة سيولة M ₂
2011	7171.7	2787.3	9929	19.9	69
2012	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	68
2013	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	71.7
2014	9603	4083.7	13686.7	14.6	79.4
2015	9261.1	4443.4	13704.4	0.1	82.1
2016	9407	4409.3	13816.3	0.8	78.9
2017	10266.1	4708.5	14947.6	8.4	79.3
2018	11404.1	5232.6	16636.7	11.1	81.3
2019	10975.2	5531.4	16506.6	-0.8	80.8
2020	11901.8	5757.8	17659.6	7.0	96.1
2021	12706.4	5934.6	18641	13.7	91.2
2022	13633.7	6494.4	20128.1	10.36	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2017، 2019، 2020، النشرة

الإحصائية الثلاثية مارس 2021، على موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

ونلاحظ من خلال الجداول 5، 6، 7، أن الكتلة النقدية تميزت بالعديد من التغيرات في حجمها بعد قانون النقد والقرض 90-10 حيث قدر معدل نمو M₂ سنة 1991 بـ 21.02 وما بين 24.1 و 21.78 للسنتين المتتاليتين 1992-1993 ثم بعد ذلك عرف انخفاضا سنة 1995 قدر بـ 10.51، ويرجع ارتفاع هذا المعدل إلى انتهاج سياسة التوسع في الإصدار النقدي وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أما الانخفاض كان بسبب برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي للحد من التوسع النقدي والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.¹

وبعد برنامج التعديل الهيكلي نلاحظ أن معدل نمو M₂ عاود الارتفاع مجددا ابتداء من السنة 2000 حيث قدر بـ 13% مقابل كتلة نقدية قدرها 2022.8 مليار دج لنفس السنة، وبقيت تقريبا مستقرة سنة 2001 حيث بلغت 2473.5 ثم عاودت مجددا معدلات نمو M₂ بالانخفاض في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2005 حيث تراوحت من 17.3 إلى 11.7 بسبب الاستقرار النقدي الذي حققه النقد والقرض، ثم ارتفعت الكتلة النقدية في سنة 2006 و 2007 حيث بلغت على التوالي: 4827.6 مليار دج و 5994.6 مليار دج بسبب تطبيق برنامج دعم النمو ثم

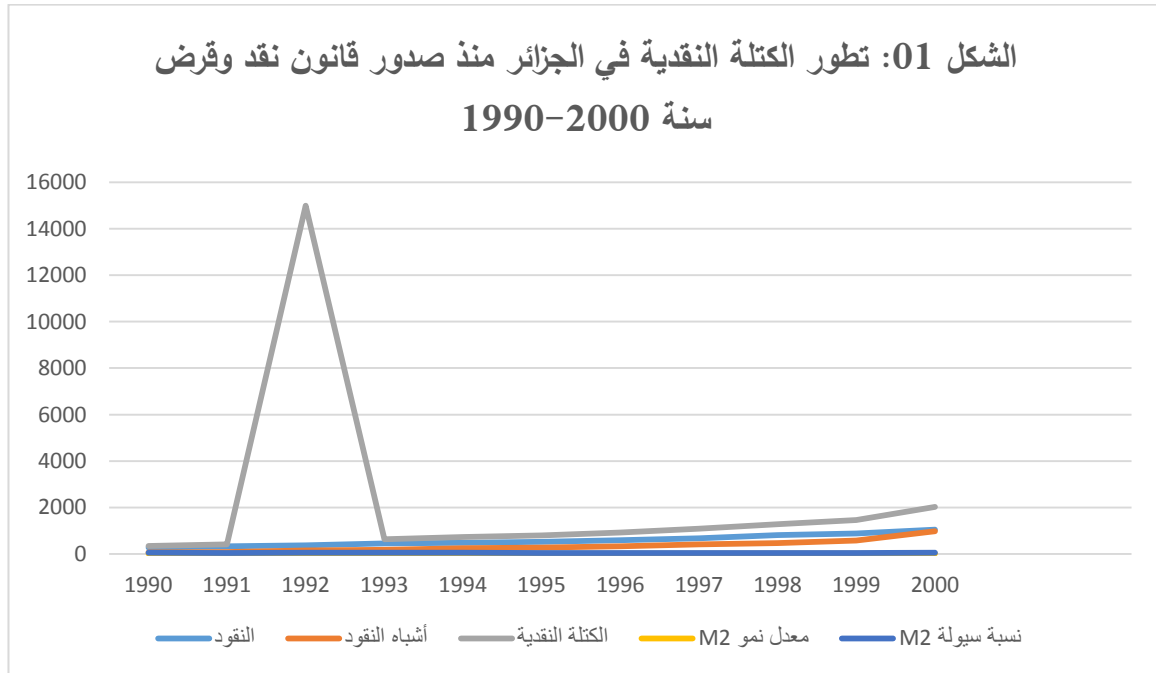
¹ من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر على الموقع: <https://www.bank.of.algeria.dz>

انخفضت سنة 2008 و2009 قليلا، ثم عرفت سنة 2010 و2011 و2012 نمو حجم العرض النقدي الذي كان سببه ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك، ثم انخفض معدل M_2 سنة 2013 حيث قدر بـ 8.4 مقابل ارتفاع في الكتلة النقدية قدرت بـ 11941.5 مليار دج ثم انخفض معدل M_2 انخفاضا كبيرا سنة 2015 ليصل إلى 0.1 بسبب انخفاض مداخل البترول أما الكتلة النقدية بقيت مستقرة خلال سنتي 2015 و2016 و قدرت على التوالي بـ: 13704.4 مليار دج و13816.3 مليار دج ثم عاود الارتفاع مجددا معدل نمو M_2 سنة 2017 للتمويل غير التقليدي ليصل إلى 8.4 مقابل كتلة نقدية قدرت بـ 14947.6 مليار دج وارتفع مجددا معدل النمو سنة 2018 ليصل إلى 11.1 مقابل ارتفاع كتلة نقدية بلغت 16636.7 مليار دج ثم تراجعت تراجع طفيف في السنة الموالية 2019 بسبب الانخفاض القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بما فيه بنك الجزائر، وكذلك تراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات، وعرفت الكتلة النقدية استقرارا سنة 2019 حيث بلغت 16506.6 مليار دج بينما في سنة 2020 ارتفعت قليلا لتصل إلى 17659.6 مليار دج قابلها ارتفاع معدل نموها أيضا حيث بلغ 7%.

ثم ارتفعت سنة 2021 حيث بلغت 18641 مقابل معدل نمو يقدر بـ 17.3% الذي عرف هو الآخر ارتفاعا، واستمرت في الارتفاع في السنة الموالية حيث وصلت إلى 20128.1 مليار دج سنة 2022 مع انخفاض معدلها حيث قدر بـ 10.36%، وهذا راجع إلى:

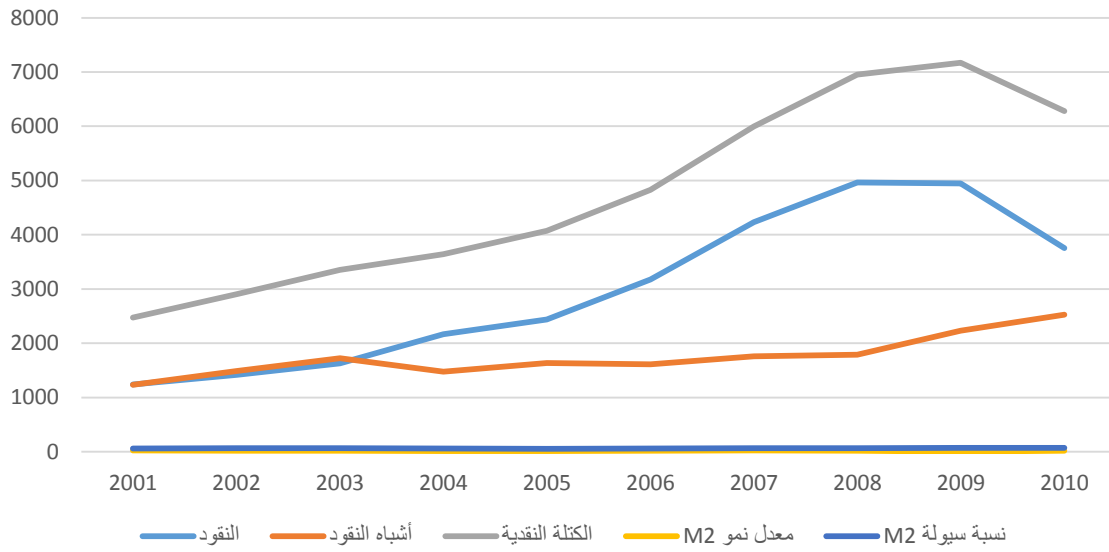
- ارتفاع أسعار البترول؛

- نمو طفيف في مداخل خارج قطاع المحروقات.



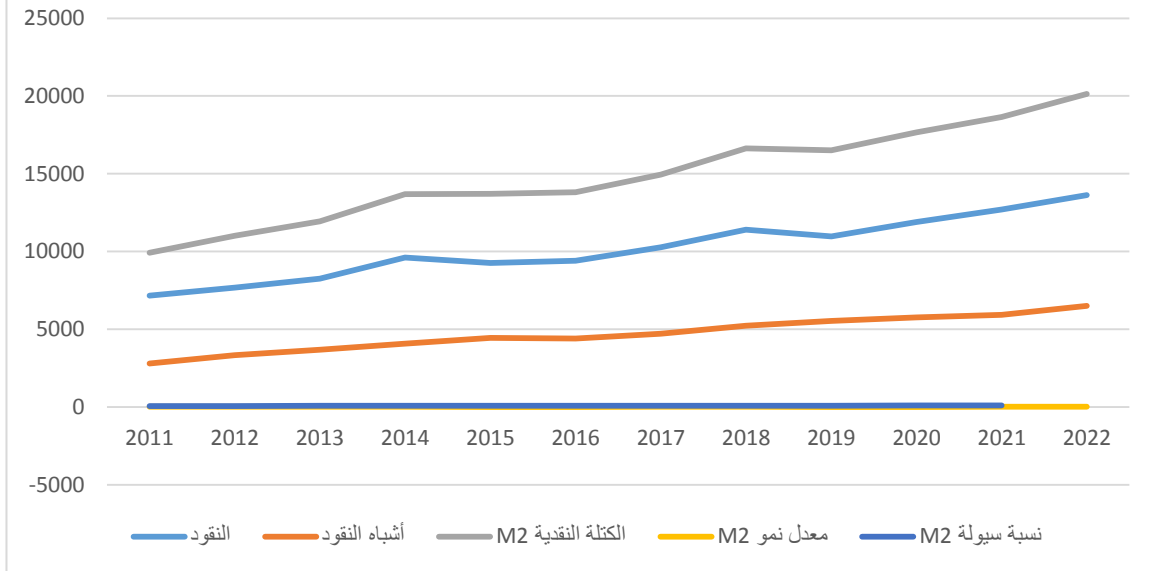
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05.

الشكل 02: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06.

الشكل 03: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية والتي هي أساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الإنتاج.

وتتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابلها عملية الإصدار وخلق النقود من طرق البنك المركزي¹. وتتمثل فيما يلي:

1. صافي الأصول الخارجية: تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية أما تطورها كان مرتبطاً بالصادرات من البترول.

2. القروض المقدمة للاقتصاد: هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه، وسياحة إعادة الخصم؛

- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

3. القروض المقدمة للخرينة: تتمثل في قروض الخزينة في التسعينات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية².

¹ عدوان علي، بن سماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص28.

² علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد7، 2014، ص32-33.

الجزائر 1990-2022

الجدول رقم (08): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990 إلى 2000:

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض مقدمة للاقتصاد	قروض مقدمة للحكومة
1990	6.5	247	167
1991	24.3	325.8	159
1992	22.6	412.3	227
1993	19.6	220.2	527.8
1994	60.4	305.8	468.5
1995	26.4	565.4	401.5
1996	134	776.8	280.6
1997	350.4	741.3	423.7
1998	280.7	906.2	723.2
1999	169.6	1150.7	847.9
2000	775.9	993.7	677.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر: 1993، 1998.

الجزائر 1990-2022

الجدول رقم (09): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال

الفترة 2001 إلى 2010:

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض مقدمة للاقتصاد	قروض مقدمة للحكومة
2001	1310.8	1078.4	569.7
2002	1755.2	1266.8	578.6
2003	2342.6	1378.9	423.4
2004	3119.2	1535	20.6
2005	4179.7	1779.8	933.2
2006	5515	1905.4	1304.1
2007	7415.5	2205.2	2193.1
2008	10246.9	2615.5	3627.3
2009	10885.7	3086.5	3488.9
2010	11996.5	3268.1	3392.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والتقارير السنوية: 2008.

الجدول رقم (10): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة
2011 إلى 2022:

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض مقدمة للاقتصاد	قروض مقدمة للحكومة
2011	13922.4	3726.5	3406.6
2012	15940	2487.6	3334
2013	15225	5156.3	3235.4
2014	15734.5	6504.6	19992.3
2015	1537.5	7909.9	2682.2
2016	12596	7909.9	2682.2
2017	11227.4	8880.8	4691.9
2018	9485.6	9978.3	6325.7
2019	7598.7	10857.8	7019.9
2020	6518.2	11182.3	9353.5
2021	6559.1	9794.7	12508.7
2022	7338.1	10039.9	13376.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: التقارير السنوية: 2015، 2017، 2019،

2021: النشرة الإحصائية الثلاثية 2022، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.

1. صافي الأصول الخارجية: من خلال الجداول نلاحظ أنه في عام 1990 بلغت الأصول الخارجية 6.5

مليار دج ويرجع سبب هذا إلى انخفاض وانهيار أسعار البترول، ثم بدأت في الارتفاع سنة 1991 ثم انخفضت مجددا في السنتين الموالتين 1992 و 1993 حيث بلغت على التوالي: 22.6 مليار دج و 19.6 مليار دج، جاء هذا مع تطبيق الاتفاقيات مع الصندوق الدولي والإصلاحات النقدية، ثم عاودت الارتفاع من 1994 إلى 1997 بقيمة قدرها: 60.4 إلى 350.4 مليار دج بسبب عودة انتعاش أسعار البترول وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وارتفعت هذه الأصول بنسبة كبيرة ابتداء من سنة 2000 إلى 2010 بقيمة قدرها: 775.9 مليار دج في 2000 و 11996.5 مليار دج سنة 2010، وكل هذا راجع أساسا لزيادة وتواصل ارتفاع أسعار البترول، وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به، وعرف صافي أصول الخارجية ارتفاع طفيف في سنة 2012 قدر بـ 15940 مليار دج يقابله انخفاض صغير في السنة الموالية التي بلغ فيها قيمة 15225.2 مليار دج سنة 2013، نظرا للارتباط بالوضع الخارجية، ثم تراجعت الموجودات الخارجية من سنة 2017

إلى 2020 حيث تراوحت ما بين 11227.4 مليار دج سنة 2017 و9485.6 مليار دج سنة 2018 و7598.7 مليار دج سنة 2019 و6518.2 مليار دج سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار، ثم ارتفعت قليلا سنة 2021 لتبلغ قيمة 6559.1 مليار دج، ووصلت الارتفاع سنة 2022 لتصل إلى 7338.1 مليار دج.

2. القروض المقدمة للاقتصاد: من خلال الجداول 8، 9، 10، نلاحظ أن القروض الموجهة للاقتصاد عرفت نموا مستمرا حيث قدرت بـ 247 مليار دج سنة 1990 ثم ارتفعت قليلا سنة 1991 حيث حدرت بـ 325.8 مليار دج لتواصل الارتفاع لتصل إلى 412.8 مليار دج سنة 1992 ثم انخفضت سنة 1993 حيث قدرت بـ 220.2 مليار دج نظرا لصعوبة الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة، ثم ارتفعت مجددا في الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى 1999 حيث بلغت 565.4 مليار دج سنة 1995 إلى أن وصلت إلى غاية 1150.7 مليار دج سنة 1999، وهذا بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ثم وصلت الارتفاع من سنة 2001 إلى 2005 حيث تراوحت ما بين 1078.4 مليار دج سنة 2001 لتصل إلى 1779.8 مليار دج سنة 2005 كل هذا لسبب السيولة الزائدة التي ساعدت القروض على الانتقال إلى الاقتصاد، ثم واصلت الارتفاع من سنة 2006 إلى 2009 حيث تراوحت ما بين 1905.4 مليار دج سنة 2006 و2205.2 مليار دج سنة 2007 و2615.5 مليار دج سنة 2008 ثم 3086.1 مليار دج سنة 2009 لترجع إلى الاستقرار سنة 2010-2011، ثم ترتفع مجددا 2015-2016 وقدرت على التوالي بـ 7277.2 مليار دج و7909.9 مليار دج بسبب الطلب على القروض المصرفية، ووصلت الارتفاع من سنة 2017 حيث بلغت 8880.8 مليار دج و9976.3 مليار دج سنة 2018 وقدرت بـ 10857.8 مليار دج سنة 2019 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2020 بقيمة قدرها 11182.3 مليار دج ثم انخفضت في سنتي المواليتين 2021-2022 لتبلغ على التوالي قيمة 9794.7 مليار دج و10039.9 مليار دج.¹

3. القروض المقدمة للخرينة: من خلال الجداول 6، 7، 8، نلاحظ أنها بلغت 167 مليار دج سنة 1990 ووصلت إلى 527.8 مليار دج سنة 1993 بسبب تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية ثم انخفضت سنة 1993 حيث قدرت بـ 280.6 مليار دج بسبب تحسين إيرادات من الجباية البترولية، ثم عاودت الارتفاع سنة 1999 حيث قدرت بـ 847.9 مليار دج بسبب انخفاض سعر الصرف وانخفاض أسعار البترول وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وانخفضت القروض إلى 20.6 مليار دج سنة 2004 ويرجع هذا إلى تحسن الادخار المالي لدى الخزينة نظرا للوفرة المالية التي بحوزة الخزينة وفي السنة الموالية لها 2005 ارتفعت قيمة القروض الموجهة حيث قدرت بـ 933.2 مليار دج لتواصل الارتفاع لتصل إلى 3406.6 مليار دج سنة 2011، ثم انخفضت قليلا سنة 2012 و2013، لتعود للارتفاع سنة 2015 حيث بلغت 567.5 مليار دج لتعرف قفزة نوعية سنة 2016 حيث وصلت إلى 2682.2 مليار دج وواصلت الارتفاع سنة

¹ من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

2017 حيث بلغت 4691.9 مليار دج بسبب التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر سندات الخزينة لتغطية العجز، واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 6325.7 مليار دج وهذا بسبب مواصلة اصدار النقود من طرف الحكومة، ثم زادت في الارتفاع قليلا سنة 2019 بقيمة قدرها 7019.9 مليار دج لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2020 بقيمة 9353.5 مليار دج ثم ارتفعت في السنتين الموالتين لتبلغ على التوالي: 12908.7 مليار دج و 13376.7 مليار دج في 2021 و 2022.

المطلب الثاني: تقييم وتحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تعددت الأهداف السياسية النقدية وتغيرت خلال قانون نقد وقرض ومختلف تعديلاته نذكر منها:

الفرع الأول: الأهداف السياسية النقدية وفق قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

نصت المادة 55 من القانون 90-10 على أن أهمية بنك الجزائر تقتصر على توفير أفضل الشروط بنمو منتظم للاقتصاد الوطني بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على تحقيق الأسعار الداخلية والخارجة للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب جميع الوسائل اللازمة، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف¹.

حسب الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الملغي للقانون 90-10 في مادته 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مه السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد².

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

1. معدل إعادة الخصم

يعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتحكم في سيولة الاقتصاد³. ويعتبر أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر كما أن قانون النقد والقرض حدد في مواد والسندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية
- سندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى 6 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز 12 شهرا
- سندات قرض متوسط الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى 3 سنوات ويجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين

¹ المادة 55 القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض.

² المادة 35 الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ حديثوش سعدية، مرجع سبق ذكره، ص163.

- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 3 أشهر؛

والجداول التالية تبين تطور هذا المعدل خلال فترة 1990-2022:

الجدول رقم (11): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	10.5	10.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة الثلاثية الإحصائية ديسمبر 2008.

الجدول رقم(12): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011.

الجدول رقم (13): تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2022

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75	3.5	3.0	3.75	3.75

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2015، النشرة

الإحصائية الثلاثية مارس 2021، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.

من خلال الجدول رقم 11، 12، 13، نلاحظ أن تطور معدل إعادة الخصم عرف تغيرات خلال فترات محددة، حيث كان في ارتفاع من 1990 إلى 1995، حيث بلغ 10.5% سنة 1990 ليصبح 15 سنة 1994 وهذا بسبب انتهاج سياسة توسعية هدفها الحد من التضخم، ثم بدأ في الانخفاض مجددا ابتداء من عام 1995 إلى غاية عام 2003 ليصل إلى 4.5% بسبب فائض السيولة في السوق النقدية الذي جعل أداة إعادة الخصم غير نشطة، وكذلك التحكم في التضخم، وبعدها عرف معدل إعادة الخصم استقرارا ما بين سنة 2004 إلى 2015 بمعدل يقدر بـ: 4% ثم انخفض قليلا من سنة 2016 إلى 2020 حيث بلغ سنة 2016: 3.5% وفي 2020 وصل إلى 3% سنة 2020 ثم ارتفع قليلا ليستقر في معدل 3.75% سنتي 2021 و2022، وهذا بسبب التوقف عن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر.¹

¹ من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ثانيا: أداة الاحتياطي الاجباري

هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي¹. فبرغم من أهمية أداة الاحتياطي الاجباري والتي نصت عليها المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 على أنه: يحق لبنك الجزائر بأن تقوم البنوك بإيداع له احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على البعض منها أو على توظيفها أو أنواعها، ويمكن أن يكون بالعملة الوطنية أو الأجنبية ولا يمكن مبدئيا أن يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه². وعمد بنك الجزائر منذ 2001 بإعادة تنشيط هذه الأداة من أجل حث البنوك التجارية على حسن تسيير سيولتها ومنه أثر سلبي على السيولة المصرفية، وقد أعيد تعريف هذه الأداة بداية من سنة 2004 في إطارها العملياتي³.

الجدول رقم (14): تطور معدل احتياطي اجباري في الجزائر منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990 إلى

2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008.

الجدول رقم (15): تطور معدل احتياطي اجباري في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	1.00	8	8	9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2015.

الجدول رقم (16): تطور معدل احتياطي اجباري في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2022

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	9	11	12	12	12	8	4	10	10	3	2	2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، النشرة

الإحصائية الثلاثية 2021.

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص56.

² المادة 93، القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ كنيذة زليخة، حدود فعالية السياسة التعقيمية لبنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة النقدية خلال فترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 18، العدد 30، 2022، ص140.

من خلال الجداول رقم 14، 15، 16، نلاحظ أن: معدل الاحتياطي الاجباري قدر بـ 2.5 من سنة 1994 إلى غاية 2000 وابتداء من سنة 2001 بدأ بنك الجزائر الاعتماد عليه فبدأ في الارتفاع حيث قدر في نفس السنة بـ 3% إلى غاية 2007 و 2008 وصل إلى 8% وازداد في الارتفاع من 2010 إلى 2015 حيث قدر بـ 9% سنة 2010 ووصل إلى 12% سنة 2015 وهذا بسبب التحكم في سيولة الاقتصاد بامتصاصها عند ارتفاع هذا المعدل، ثم انخفض معدل الاحتياطي الاجباري سنة 2016 حيث بلغ 8% واستمر في الانخفاض في السنة المالية حيث بلغ 4% بسبب مرور الاقتصاد بوضعية حرجة جراء الأزمة النفطية وما خلفته من آثار سلبية عليه، هذا ما أدى ببنك الجزائر إلى تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري وذلك لضخ السيولة، ثم ارتفع سنتي 2018 و 2019 حيث بلغ 10% ثم عاد للانخفاض مجددا سنة 2020 حيث بلغ 3% ليستقر بعدها في سنتي 2021 و 2022 حيث قدر بـ 2%.

3. عمليات السوق المفتوحة: نص قانون النقد والقرض على أن: بنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس، يمكن أن يتدخل في سوق النقد يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من 6 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20% من الإيرادات العادية للدولة¹. ولكن الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض فجعل سوق النقد مفتوحا وألغى كل الحدود، بحيث لا يجوز أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات².

ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغ قدره 4 مليون دج بمعدل فائدة 14.94% ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناع السيولة الفائضة، لكن هناك مجهودات سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة³.

4. تقنية استرجاع السيولة بالمناقصة: أدى التحسن المستمر في السيولة لدى البنوك ابتداء من 2002 وما ترتب عنها من فائض في السيولة إلى تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية باستعمال أداة استرجاع السيولة بالمناقصة، فهي إحدى التقنيات التي استحدثتها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة بعد دخول التعلية 02-2002 في 11 أبريل 2002 المتعلق باسترجاع السيولة من السوق النقدية تنص على أنه يمكن لبنك الجزائر استرجاع السيولة من خلال استدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع على الخيار حجم من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل بمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة

¹ المادتين 76، 77، القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

² المادة 45، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ حديثوش سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الاستحقاق وذلك عبر مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وخاصة أن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002¹.

5. تسهيلات الودائع المأجورة: هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، حيث تستطيع البنوك اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام و3 أشهر على مستوى البنك المركزي بعائد يحدده هذا الأخير، تطور هذا العائد من 0.3% في 2009/06/14 إلى 1% في 2007/06/12 إلى 0.75% في 2007/12/25 إلى 0.3% في مارس 2009.

في هذا التحديث أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزانة البنوك على مستوى الوكالات البنكية، حيث أصبحت أرصدة البنوك في حساباتها لدى بنك الجزائر، تحول إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر بعد انتهاء العملية الكلاسيكية، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار دج ليصل إلى 456 مليار دج في ديسمبر 2006 ليصل إلى 483 مليار دج في ديسمبر 2007، نتيجة للأزمة العالمية المالية لسنة 2008². وهكذا بقيت التسهيلات الخاصة بالودائع التي تعد كعملية ضبط دقيق كأداة نشطة للسياسة النقدية للسنوات 2010، 2011، 2012 حيث بلغت قيمة هذه الودائع نهاية 2012 قيمة 843 مليار دج، مساهمة في تخفيض فائض السيولة بنسبة 39.9% و44.2% و53.3% سنوات 2010، 2011، 2012 و على التوالي لتستقر قيمة الودائع 479.93 مليار دج سنة 2013 وبانخفاض قدره 44.7% مساهمة في امتصاص السيولة في السوق النقدية³.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يتم تحديد فعالية السياسة النقدية بمدى قدرة أدواتها للوصول إلى أهدافها النهائية وسنحاول تحليل مختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الفترة الممتدة من 1990-2022.

الفرع الأول: هدف الاستقرار النقدي والتشغيل

1. هدف الاستقرار النقدي

تأكد من عدة تقارير لبنك الجزائر أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار المستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه ارتفاع محدود في مؤشر أسعار المستهلكين وتعدى هذا الوضع إلى تحديد معدل تضخم

¹ زهرة بودبودة، راضية مصداع، مرجع سبق ذكره، ص 507.

² فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ حديوش سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الجزائر 1990-2022

مستهدف إذ ورد أيضا في نفس التقرير أن الهدف النهائي للسياسة النقدية معبر عنه باستقرار الأسعار في المدى المتوسط بمعنى معدل تضخم أقل 3%، ثم بين 3 و4 سنة 2008¹.

كما نصت المادة 35 من الامر 10-04: مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار بامتياز هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصراف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي².

الجدول رقم (17): تطور معدلات التضخم منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990 إلى 2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	16.70	25.9	31.70	20.50	29	29.8	18.70	5.70	5	2.6	0.30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم (18): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	4.20	1.40	4.30	4	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (19): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2011-2022:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	4.50	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60	4.30	2	2.40	7.20	9.30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجداول رقم 17، 18، 19، نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر سجل قيمة 16.7% سنة 1990 ثم ارتفع سنة 1991 إلى 25.9% ليواصل الارتفاع سنة 1992 حيث قدر بـ: 31.70% ثم انخفض قليلا سنة 1993 و1994 ليسجل على التوالي 20.5% و29%، ليرتفع بعدها إلى 29.8% سنة 1995 بسبب انخفاض العملة والتوقف عن دعم المواد الاستهلاكية المدعمة، ثم سجل انخفاض في الفترة الممتدة من 1996 إلى 1999 حيث كان سنة 1996: 18.70% ووصل إلى 2.6% سنة 1999، وهذا راجع إلى انتهاج الدولة لسياسة مالية ونقدية، ثم انخفض انخفاضا كبيرا سنة 2000 حيث وصل إلى 0.30% وهذا بسبب إجراءات التعديل الهيكلي، ثم ارتفع مجددا في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 حيث انتقل من 4.20 إلى 4.30 سنة 2003

¹ شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، 2017، ص37.

² المادة 5، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، 2010.

ثم انخفض معدل التضخم سنة 2005 سجل معدل 1.40% و 1.40% سنة 2006، ثم ارتفع سنة 2008 حيث وصل إلى 4.90%، وبعدها وصل لأعلى مستوى له الذي قدر بـ 5.70% سنة 2009 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية عبر أنحاء العالم، ثم انخفض مجددا لسنة 2010 حيث بلغ 3.90% وارتفع قليلا في السنة الموالية وسجل 4.5% سنة 2011 ثم شهد ارتفاع كبيرا جدا سنة 2012 حيث وصل إلى أعلى مستوى منذ 1990 فقد قدر بـ 8.90% بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاسترداد ثم تراجع سنتي 2013 و 2014 حيث سجل على التوالي 3.30% و 2.90% وارتفع قليلا سنة 2015 ليصل إلى 4.80% ثم استمر في الارتفاع في السنة الموالية حيث بلغ 6.40% سنة 2016 وانخفض سنة 2017 حيث سجل 5.60% وواصل التراجع حيث بلغ 4.30% سنة 2018 بسبب تراجع أسعار اللحوم البيضاء والفواكه، واستمر في الانخفاض حيث سجل سنة 2019 قيمة 2% و 2.40% سنة 2020 ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاء سياسة استهداف التضخم حيث يجب أن لا يتعدى 3%، ثم ارتفع كثيرا سنة 2021 ليلبلغ 7% ووصل إلى 9.30% سنة 2022 وهذا راجع إلى مرور الدينار الجزائري بأزمة غير مسبوقه وتراجع الكبير، وتوقيف استيراد السلع ما يحتم ارتفاع السلع المحلية.¹

2. هدف التشغيل

يتمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، فهو يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فعدم تحقيقه ينعكس سلبا على هدف التشغيل ما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر من خلال تزايد معدلات البطالة.²

والمتتبع للسياسة النقدية في الجزائر يدرك أن استراتيجيتها قد تغيرت في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، فقد أصبحت تبنى على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية عكس ما كانت عليه في التسيير الإداري للاقتصاد وحق المواطن في الشغل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة وما تولد عن ذلك من بطالة لا تضيف شيئا للإنتاج.³

¹ من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

² حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 5، العدد 2، 2021، ص 59.

³ بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري للانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن بنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 266.

الجدول رقم (20): تطور معدلات البطالة منذ صدور قانون نقد والقرض سنة 1990 إلى 2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	19.75	20.60	24.40	26.23	27.70	31.80	26.60	28.30	26.60	28.30	29.80

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي.

الجدول رقم (21): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001 إلى 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	27.30	25.90	23.70	17.60	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20	10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (22): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2011، 2022:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	10	11	9.80	10.20	11.20	10.20	10.30	10.40	10.50	12.20	11.70	11.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجداول رقم 20، 21، 22، نلاحظ أن: معدل البطالة سنة 1990 قدر بـ 19.75% ليرتفع إلى 20.60% سنة 1991، ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 1995 التي بلغ فيها معدل 31.80%، ثم انخفضت قليلا ما بين سنة 1996 إلى 1998 حيث بلغت 26.60% سنة 1996 و 28.30% سنة 1997 و 26.60% سنة 1998، ثم بعد ذلك سجلت 28.30% سنة 1999، لتبلغ بعدها أعلى مستوى لها سنة 2000 حيث قدرت بـ: 29.80% وهذا للإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 1990 التي خرجت بها إلى للانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الذي سبب غلق بعض المؤسسات وتسريح العمال، لكن في السنة الموالية لهي 2001 بدأت معدلات البطالة في الانخفاض من سنة 2003 إلى غاية سنة 2010 و 2011 التي وصلت فيهما معدل البطالة إلى 10% وهذا بسبب انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي وإطلاق عدة مشاريع لتوفير مناصب العمل، وطرح عقود ما قبل التشغيل للحد من البطالة، ثم ارتفعت مجددا معدلات البطالة ابتداء من 2014 التي بلغت فيها معدل 10.20% ثم ارتفعت مجددا سنة 2015 لتصل إلى 11.20% ثم انخفضت قليلا في السنوات الموالية 2016، 2017، حيث سجلت على التوالي 10.20% و 10.30% ثم ارتفعت مجددا سنة 2018 حيث قدرت بـ 10.40% و 10.50% سنة 2019 لترتفع إلى 12.20% سنة 2020 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي وسبب له ركود الذي بدوره أدى إلى نقص مناصب الشغل ثم انخفضت قليلا سنتي 2021 إلى 2022 حيث بلغت 11.70% سنة 2021 و 11.60% سنة 2022 وهذا بسبب قيام الحكومة بتوفير بعض المشاريع لتوفير مناصب الشغل وزيادة الاستثمارات.

3. هدف تحقيق النمو الاقتصادي

قد نصت المادة 55 من قانون النقد والقرض: فإن البنك المركزي يسهر على توفير أفضل شروط نمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية¹.
وتحقيق معدل نمو مرتفع من أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر ويتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية التي تحفز الاستثمار ما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي².

الجدول رقم (23): تطور معدلات الناتج المحلي منذ صدور قانون نقد وقرض 1990-2000:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	0.80	1.20	1.80	2.10	0.90	3.80	4.10	1.10	5.10	3.20	3.80

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (24): تطور معدلات الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2010:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	3	5.60	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2.40	1.60	3.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (25): تطور معدلات الناتج المحلي خلال الفترة 2011-2022:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	2.90	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20	1.30	1.20	1	5.10	3.5	3.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

نلاحظ من خلال الجداول 23، 24، 25، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سالبا من الفترة 1990 إلى 1994 حيث قدر بـ 0.80% سنة 1990 و-1.20% سنة 1991 و-2.10% سنة 1993 و-0.90% ثم ارتفع سنة 1995 ليصل إلى -3.80% نتيجة الإصلاحات الناتجة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ليرتفع بعدها سنة 1996 حيث قدر بـ 4.10% لينخفض إلى 1.10% سنة 1997 ثم ارتفع مجددا في السنة الموالية حيث بلغ معدل 5.10% هذا راجع إلى تحسن الفلاحة، ثم انخفض قليلا سنة 1999 حيث بلغ 3.20% ثم عاود الارتفاع مجددا سنة 2000 حيث قدر بـ 3.80% ليستمر في هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2003 التي بلغ فيها

¹ المادة 55، المتعلق بقانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

² فتحة عليّة، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 18، عدد 30، 2022. ص 57.

معدل 7.20% بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي واستمرار تحسن القطاع الفلاحي، ثم انخفض معدل النمو قليلا سنة 2004 ليبلغ 4.30% ثم ارتفع قليلا في السنة الموالية حيث بلغ 5.90% ثم عاود الانخفاض مجددا سنة 2006 حيث بلغ 1.70% واستمر في هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2009 التي بلغ فيها 1.60% بسبب تراجع قطاع المحروقات وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت سلبا على اقتصاد الجزائر، ثم ارتفع مجددا معدل النمو سنة 2010 ليصل إلى 3.60% وانخفض قليلا سنة 2011 حيث بلغ 2.90% ثم عاود الارتفاع سنة 2012 وبلغ 3.40% ليسجل بعدها أعلى معدل نمو سنة 2014 الذي قدر بـ 3.80% بسبب انتعاش أسعار البترول لينخفض قليلا سنة 2015 حيث بلغ معدل 3.70% ثم رجع إلى الانخفاض مجددا في الفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2020 حيث سجل في هذه السنوات على التوالي 1.30% سنة 2017 و 1.20% سنة 2018 و 1% سنة 2019 ثم وصل إلى قيمة سالبة سنة 2020 حيث قدرت بـ -5.10% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول وتأثير اقتصاد الجزائر بشكل عام بسبب أزمة كورونا وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ثم عاد للتحسن قليلا وسجل معدلا إيجابيا سنتي 2021 و 2022 حيث قدر على التوالي بـ 3.5% و 3.2%، وهذا راجع إلى عودة ارتفاع أسعار البترول.

4. هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تظهر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال قدراتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وتقلبات أسعار الصرف فإن السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره¹. ويعتبر هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات من بين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيقها.

الجدول رقم (26): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر منذ صدور قانون نقد وقرض سنة 1990 إلى

2000:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	1.71	0.26	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر : Bultin statistique de la Banque d'Algérie .statistique de la Balance des paiement 1992-2005.

الجدول رقم (27): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2010:

¹ حمداني معمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

الجزائر 1990-2022

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر: نشرة إحصائية ثلاثية ماي 2011.

الجدول رقم (28): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2022:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المعدل	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-18.68	-16.37	-4.63	-5.06

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: النشرة إحصائية مارس 2015، النشرة إحصائية

مارس 2016، النشرة إحصائية سبتمبر 2018، النشرة إحصائية سبتمبر 2019، النشرة إحصائية ثلاثية 2022.

من الجدول رقم 26، 27، 28، نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل رصيذا سالبا من 1990 إلى 1996 حيث قدر سنة 1990 بـ 1.71- مليار دولار ووصل إلى 2.09- مليار دج سنة 1996 ثم 1.6 مليار دولار سنة 1997 ثم رصيذ سالب سنتي 1998 و 1999 حيث بلغ على التوالي 1.74- مليار دولار و 2.38- مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، أما ابتداء من سنة 2000 بدأ ميزان المدفوعات يسجل رصيذ موجب حيث بلغ 7.57 مليار دولار سنة 2000، وسجل 6.19 مليار دولار سنة 2001 و 3.66 مليار دولار سنة 2002 وعاود ميزان المدفوعات في ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى في سنة 2007 و 2008 حيث سجل على التوالي 29.55 مليار دولار و 36.99 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، ثم انخفضت قيمة سنة 2009 ليسجل 3.86 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول، ثم ارتفع مجددا سنة 2010 بقيمة قدرها 15.58 مليار دولار ليواصل الارتفاع سنة 2011 بقيمة قدرها 20.14 مليار دولار، ثم انخفض انخفاضا كبيرا سنة 2013 ليصل إلى أدنى مستوى بقيمة 0.13 مليار دولار فقط، ليسجل بعدها عجز في ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2014 حيث قدرت قيمته بـ 5.88- وهذا بسبب أزمة نفط التي جاءت في هذه السنة وتواصل العجز في السنوات الموالية 2015 و 2016 و 2017 و 2018 على التوالي بقيمة 27.54- مليار دولار و 26.03- مليار دولار و 21.76- مليار دولار و 15.82- مليار دولار، وتواصل العجز في ميزان المدفوعات سنتي 2019 و 2020 حيث بلغ على التوالي 18.68- مليار دولار و 16.37- مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات من المحروقات لأنه ببساطة ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط بأسعار البترول وصددماتها واستمر العجز في رصيده حيث بلغ 4.63- مليار دولار سنة 2021 و 5.06- سنة 2022.¹

¹ من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم قياس الاستقلالية القانونية والفعالية لبنك الجزائر مدى

تحقيق فعالية السياسة النقدية 1990-2022

منح قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بنك الجزائر استقلاليته، لكنه لم يسمح بعد للسياسة النقدية التصدي للصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بانخفاض أسعار البترول، وتعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد والقرض على تحديد معايير وضمان التنفيذ، الخاص بها ومن خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على تقييم استقلالية بنك الجزائر ومدى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية للوصول إلى الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر في ظل مختلف التشريعات باستعمال نموذج كوك يرمان CWN:

الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 90-10 والأمر 01-01

أولاً: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون نقد وقرض 90-10

تقاس الاستقلالية القانونية لهذه الهيئة على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين كما يلي:

1. المحافظ: الوزن النسبي 0.2:

أ. فترة توظيف المحافظ: حسب المادة 22 من قانون نقد وقرض 90-10 مدة تعيين محافظ بنك الجزائر لمدة 6 سنوات وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.75.

ب. تعيين المحافظ: حسب المادة 21 من قانون نقد وقرض يعين بمرسوم من رئيس الجمهورية وبالتالي درجة الترتيب هي 0.00.

ج. الرفض أو الطرد: حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض تتم اقالته في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح وبالتالي درجة ترتيبه هي 0.83.

د. تقلد وظائف أخرى: حسب المادة 23 من قانون 90-10 لا يمكن للمحافظ أن نوابه تقلد أي مناصب أخرى خلال مدة ولايته فدرجة الترتيب هي 1.00.

- درجة استقلالية المعيار الأول: $(1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.75) \times 0.2 \times 0.25 = 0.129$.

2. صياغة سياسة نقدية: الوزن النسبي 0.15:

أ. من يقوم بالصياغة: حسب المادة 56 من 90-10 تستشير الحكومة لبنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمر المالية والنقدية وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.33.

ب. صاحب الكلمة الأخيرة في حالة التعارض: حسب المادة 46 فبنك الجزائر هو صاحب الكلمة الأخيرة في

القضايا المبينة في القانون ودرجة ترتيبه هي: 1.00.

ج. دور البنك في إعداد الموازنة: ليس هناك مادة في قانون النقد والقرض تنص عليه وبالتالي درجة الترتيب

هي: 0.00.

- درجة استقلالية المعيار الثاني: هي: $(0.00 + 1.00 + 0.33) \times 0.15 = 0.0665$.

3. أهداف البنك المركزي: الوزن النسبي هو 0.15:

حسب نص المادة 55 من قانون نقد وقرض: مهمة بنك الجزائر هي تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي

للنقد، وتوفير أفضل شروط لنمو الاقتصاد الوطني مع أهداف أخرى تتعارض معه كهدف تحقيق العمالة الكاملة

وبالتالي درجة ترتيبه هي: 0.4.

- درجة استقلالية المعيار الثالث: هي: $0.4 \times 0.15 = 0.06$.

4. حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي 0.15:

أ. الإقراض غير توريقي: حسب المادة 78 من قانون 90-10 يمكن لبنك الجزائر منح مكشوفات بالحساب

الجاري لمدة 240 يوم للخزينة، في حد أقصاه 10 من الإيرادات العادية للدولة، أي الإقراض مسموح بحدود

مرنة ودرجة الترتيب هي: 0.33.

ب. الإقراض توريقي: وزنه نسبي 0.1 حسب المادة 76 و77 من قانون 90-10 فالبنك المركزي يتدخل في

سوق نقد بشراء وبيع سندات عامة يمكن قبولها للخصم أو منح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي

للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات 20%، وبالتالي درجة ترتيبه هي: 0.67.

ج. شروط الإقراض: الوزن النسبي 0.1 وحسب المادة 78 من قانون 90-10 أي هناك اتفاق بين البنك

والسلطة على شروط اقراض منضمة تاريخ استحقاق وسعر الفائدة والكمية المتفق عليها وبالتالي درجة ترتيبه

هي 0.33.

د. المقترضون المحتملون من البنك: الوزن النسبي 0.05 وحسب المواد 73 و74 و78 أنه يمكن منح

القروض للخزينة والمؤسسات المالية والبنوك أي تدرج ضمن جميع مستويات الحكومة ودرجة الترتيب هي:

0.33.

ن. حدود اقراض البنك: الوزن نسبي 0.025 حسب المادة 77 و78 من قانون 90-10 مرتبط بإيرادات

الحكومة ودرجة ترتيبه هي: 0.33.

هـ. آجال استحقاق القروض: الوزن نسبي 0.025 حسب المادة 73 يتحدد استحقاق القروض على الأكثر مدة

سنة فدرجة الترتيب هي: 0.67.

و. أسعار الفائدة: الوزن نسبي 0.025 لا توجد مادة من قانون 90-10 تنص على ذلك أي تدرج ضمن سعر الفائدة غير مذكور بدرجة ترتيب: 0.25.

ي. الإقراض في السوق الأولية: الوزن نسبي 0.025 وحسب المادة 76 من قانون 90-10 ممنوع للبنك المركزي من شراء وبيع في السوق الأولية لصالح الخزينة وبالتالي درجة ترتيب هي: 1.00.
- درجة استقلالية المعيار الرابع: هي: $(0.33 \times 0.1) + (0.67 \times 0.1) + (0.33 \times 0.15) + (0.33 \times 0.05) + (0.33 \times 0.025) + (0.67 \times 0.025) + (0.25 \times 0.025) + (0.33 \times 0.025) = 1.00$

ومنه درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون نقد والقروض 90-10 هي: 0.47775 أي 47.77%.

ثانيا: قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01-01

وفق هذا الأمر هناك تعديلات للمواد التي تضمنها قانون 90-10 وإلغاء بعض المواد الذي له تأثير على درجة استقلالية بنك الجزائر.

1. المحافظ: الوزن نسبي 0.2:

أ. فترة التوظيف: حسب المادة 13 من أمر 01-01 الذي يلغي أحكام المادة 22 من قانون 90-10 الذي كان يتضمن مدة تعيين المحافظ هو الأمر 01-01 لا يتضمن مدة تعيين المحافظ وعليه درجة الترتيب هي: 0.0.

ب. تعيين المحافظ: حسب المادة 10 من الأمر 01-01 التي بموجبها يعين المحافظ بمرسوم رئاسي ودرجة ترتيبه هي: 0.00.

ج. شروط إقالة المحافظ: حسب المادة 13 التي ألغيت المادة 22 من قانون 90-10 درجة الترتيب هي: 0.00.

د. هل تقلد المحافظ مناصب أخرى في الحكومة: حسب المادة 3 من الأمر 01-01 معدل أحكام القفزة الأولى والثانية من المادة 23 من قانون 90-10 فإنه لا يمكن للمحافظ أو نوابه تقلد أي مناصب أخرى خلال مدة ولايته ودرجة ترتيبه هي: 1.00.

- درجة استقلالية العيار الأول: هي: $(1.00 + 0.00 + 0.00 + 0.00) \times 0.25 \times 0.2 = 0.05$.

أما المعايير الثلاثة المتبقية بقيت نفسها ولم يطرأ عليها أي تغيير وفقا للأمر 01-01 المتمم لقانون 90-10 وصياغة السياسة النقدية بقيت درجة استقلاليتها 0.0665 وأهداف البنك المركزي 0.06 وحدود الإقراض الحكومي هي: 0.2222.

ومنه درجة الاستقلالية الكلية حسب الأمر 01-01 المعدل لقانون 10-90 هي: $0.0665 + 0.05 + 0.06 = 0.3987$.

الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر وفق أمر 11-03 وقانون 10-17:

أولاً: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقاً للأمر 11-03:

يتضمن الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض تعديلات تمس استقلالية بنك الجزائر سوف نتعرف عليها فيما يلي:

أ. المحافظ: الوزن نسبي 0.2:

ب. تعيين المحافظ: حسب المادة 13 من الأمر 11-03 يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية، أي تدرج ضمن عضو أو عضوان من مجلس الوزراء ودرجة ترتيبه هي: 0.00.

ج. الرفض أو الطرد للمحافظ: حسب المادة 15 من الأمر 11-03 يتم اقالة المحافظ في حالة ارتكاب خطأ فادح أو الطرد ضمن أسباب لا تتعلق بالسياسة وبالتالي درجة الترتيب هي: 0.83.

د. هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: حسب المادة 14 من الأمر 11-03 لا يمكن للمحافظ ممارسة أي نشاط أو مهنة أثناء عهدتهم في الحكومة وبالتالي درجة الترتيب: 1.00.

ومنه درجة استقلالية المعيار الأول هي: $0.0915 = 0.2 \times 0.25 \times (1.00 + 0.83 + 0.00 + 0.00)$.

1. صياغة السياسة النقدية: الوزن نسبي 0.15:

أ. من يقوم بالسياسة: حسب المادة 62 من الأمر 11-03 مجلس النقد والقرض هو الذي يشرف عليها ويتابعها ويقوم بتقييمها، وبالتالي البنك المركزي من يقوم بصياغتها حيث تمنح لها درجة ترتيب: 1.00.

ب. صاحب الكلمة الأخيرة في حالة التعارض: حسب المادة 63 من أمر 11-03 فإن القرار الأخير يكون في يد مجلس إدارة بنك الجزائر يدرج ضمن البنك في حالة مشكلة مبينة في التشريع ودرجة الترتيب هي: 1.00.

ج. دور البنك في إعداد الموازنة: لا توجد مادة تنص على ذلك وبالتالي درجة ترتيب هي: 0.00.

- درجة استقلالية المعيار الثاني: هي: $0.1 = 0.15 \times 0.33 \times (0.00 + 1.00 + 1.00)$.

2. أهداف البنك المركزي: الوزن النسبي 0.15:

أ. الإقراض غير ترويقى: حسب المادة 46 من أمر 11-03 فهو مسموح به بحدود مرنة ينتج درجة ترتيب 0.33.

- ب. **الإقراض التوريقي**: حسب المادة 45 يسمح به حدود مرنة وبالتالي درجة ترتيبه: 0.33.
- ج. **شروط الإقراض**: الوزن نسبي 0.1 حسب المادة 46 تتضمن تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة متفق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، تدرج ضمن متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية ودرجة ترتيبه هي: 0.33.
- د. **المقترضون المحتملون من البنك**: الوزن النسبي 0.25 تنص المادتين 43 و 46 فإنه: هم الخزينة والبنوك أي تدرج ضمن جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة ودرجة ترتيبه هي: 0.33.
- هـ. **حدود اقراض البنك المركزي**: الوزن النسبي 0.025 تنص المادة 46 أمر 03-11 أنها: تكون مرتبطة بالإيرادات العادية للدولة ودرجة ترتيبه هي: 0.33.
- و. **آجال استحقاق القروض**: الوزن النسبي 0.025 تنص المادة 43 و 46 من الأمر 03-11 أن فالقروض التي يمنحها بنك الجزائر تكون على الأكثر لمدة سنة ودرجة ترتيبه هي: 0.67.
- ي. **أسعار الفائدة**: حسب المادة 49 أمر 03-11 على أن أسعار الفائدة لا يجب أن تتجاوز 1% ودرجة ترتيبه هي: 0.50.
- **البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية في السوق الأولية**: الوزن النسبي 0.025 حسب المادة 45 من الأمر 03-11 فإن البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية ودرجة ترتيبه هي: 1.00.
- ومنه: درجة استقلالية المعيار الرابع هي: $(0.33 \times 0.15) + (0.33 \times 0.4) + (0.33 \times 0.1) + (0.05 \times 0.33) + (0.33 \times 0.025) + (0.67 \times 0.025) + (0.5 \times 0.025) + (1.00 \times 0.025) = 0.1945$.
- درجة الاستقلالية الكلية هي: 0.476 أي 47%.

ثانيا: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 17-10

- هذا القانون هو المعدل والمتمم للأمر 03-11 متعلق بالنقد والقروض ولم يطرأ أي تغيير في جميع المعايير باستثناء معيار حدود الإقراض الحكومي وبالتالي سوف نأخذ نفس درجات الترتيب المعتمدة وفقا للأمر 03-11.
- أ. **حدود الإقراض الحكومي**: الوزن النسبي 0.5:
- **حدود الإقراض غير توريقي**: مسموح بحدود مرنة ودرجة ترتيبه هي: 0.33.
- **الإقراض التوريقي**: وزن نسبي 0.1 حسب المادة 45 الأمر 03-11 يسمح التسليف التوريقي بدون حدود ودرجة ترتيبه هي: 0.00.

- شروط الإقراض: الوزن النسبي 0.1: تنص المادة 46 الأمر 11-03 شروط الإقراض تتضمن، تاريخ استحقاق، سعر الفائدة متفق عليه بين بنك الجزائر والخزينة العمومية أي تدرج ضمن متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية ودرجة الترتيب هي: 0.33.
- المقترضون المحتملون من البنك: الوزن النسبي 0.05: حسب المادتين 43 و 46 على أن المقترضون المحتملون هم الخزينة والبنوك أي تدرج ضمن جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة ودرجة الترتيب هي: 0.33.
- آجال استحقاق القروض 0.025: حسب المادة 43 و 46: فمدة استحقاق القروض تكون لأقل من سنة ودرجة ترتيبه هي: 0.67.
- أسعار الفائدة: حسب المادة 49 أمر 11-03 على أن أسعار الفائدة لا يجب أن تتجاوز بعض السقوف ودرجة الترتيب هي: 0.5.
- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية: الوزن النسبي 0.025: حسب المادة 45 مكرر قانون 10-17 فالبنك المركزي أصبح غير ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية وبالتالي تمنح لهذا العنصر درجة ترتيب: 0.00.
- درجة استقلالية المعيار الرابع: $(0.15 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.33) + (0.33 \times 0.05) = (0.025 \times 0.00) + (0.025 \times 0.50) + (0.025 \times 0.67) + (0.025 \times 0.33) + 0.05 = 0.1645$
- درجة الاستقلالية الكلية هي: 0.4509 أي 45.09%.

ثالثا: مقارنة درجة استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017

الجدول رقم (29): استقلالية بنك الجزائر على ضوء مختلف تعديلات قانون النقد والقرض

القانون	الأمر	الأمر	القانون	القوانين والأوامر
10-17	11-03	01-01	10-90	معايير استقلالية
0.0915	0.0915	0.05	0.129	المحافظ
0.1	0.1	0.0665	0.0665	صياغة السياسة النقدية
0.09	0.09	0.06	0.06	أهداف بنك الجزائر
0.1645	0.1945	0.22225	0.22225	حدود الإقراض الحكومي
0.4509	0.476	0.3987	0.47775	درجة الاستقلالية الكلية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على جميع القياسات السابقة

من خلال الجدول رقم 27 نلاحظ أن درجة استقلالية بنك الجزائر شهدت عدة تغيرات من خلال مختلف تعديلات قانون النقد والقرض حيث سجلت أعلى درجة استقلالية خلال قانون 90-10 قدرت بـ 0.47775 أي 47.77% أما بالنسبة للأمر 01-01 فقد لاحظنا تراجع ملحوظ في درجة استقلالية بنك الجزائر حيث قدرت بـ 0.3987 أي بنسبة 39.87% وهذا راجع إلى إلغاء مدة تعيين المحافظ التي تغيرت درجة ترتيبه من 0.129 وأصبحت في هذا الأمر 01-01: 0.05، أما في ظل الأمر 03-11 فقد ارتفعت درجة استقلالية بنك الجزائر حيث بلغت 0.4759 أي بنسبة 47.59% وهذا راجع إلى كون طرد المحافظ يكون في حالة العجز الصحي المثبت أو الخطأ الفادح وأيضا ارتفاع الاستقلالية من الناحية الوظيفية حيث أصبح الهدف الرئيسي لبنك الجزائر هو استقرار الأسعار مه أهداف أخرى متعارضة، إضافة إلى تحديد الحد الأدنى لأسعار الفائدة في هذا الأمر 03-11 الذي كان غير موجود في الأمر 01-01 أما بالنسبة لقانون 17-10 فقد انخفضت قليلا درجة استقلالية بنك الجزائر حيث قدرت بـ 0.4509 أي 45.09% وهذا بسبب تمويل بنك الجزائر للخرينة وذلك بشراء سندات تصدرها هذه الأخيرة.

وتم في سنة 2020 اصدار نظام رقم 20-9 مؤرخ في ديسمبر 2020 يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها، ولكن لم يعتمد بعد في قياس استقلالية بنك الجزائر ويعتبر حيز التنفيذ.

الفرع الثالث: تقييم الاستقلالية الفعلية لبنك الجزائر وأداء السياسة النقدية

سنحاول معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وهذا من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الذي منح له الاستقلالية القانونية:

1. محافظ بنك الجزائر: رأينا بأن مدة تعيين المحافظ تكون وفق مرسوم رئاسي وأيضا عدم استطاعته تقلد مناصب أخرى في الدولة، وبالرغم من كل هذا فهو لا يملك الصلاحية اللازمة للقيام بوظائفه هذا يؤثر على استقلاليته الفعلية، هذا ما يزيد ضغط الحكومة على بنك الجزائر وبالتالي يؤثر على استقلاليته الفعلية التي بدورها تؤثر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

2. صياغة السياسة النقدية: حسب المادة 56 من قانون النقد والقرض فإن الحكومة تستشير البنك المركزي في كل نصوص وقوانين تتعلق بالأمر المالية والنقدية ويمكنه أيضا اقتراح من شأنه التحسين في ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وإنماء الاقتصاد الوطني، فبنك الجزائر هو صاحب الكلمة الأخيرة في حالة التعارض، أما نص المادة 62 من الأمر 03-11 أن مجلس نقد والقرض الذي أعضاه من بنك الجزائر هو المسؤول عن صياغة السياسة النقدية ومتابعتها وتقييمها، وتحديد الأهداف النقدية والقرار الذي يتخذه المجلس يكون نافدا وهذا حسب المادة 63 من أمر 03-11، فصياغة السياسة النقدية مستقلة قانونيا فقط، وليس فعلية فالقرارات المتعلقة بها تتخذها الحكومة وليس بنك الجزائر وهذا ما ينقص الاستقلالية الفعلية للسياسة النقدية،

فأكبر مثال على هذا أن تعديلاته الجديدة لقانون النقد والقرض 2020 تناقش من خلال قانون المالية 2020 والحكومة المسؤولة الوحيدة على اتخاذ القرارات فيما يخص السياسة النقدية.

3. أهداف بنك الجزائر: قد حددها قانون 90-10 متعلق بالنقد والقرض وهذا ما رأيناه من خلال تطور أهداف السياسة النقدية في فترة الدراسة، فالأمر 03-11 المعدل لقانون 90-10 منح استقلالية أكبر للأهداف وألغى هدف العمالة الكاملة، فالهدف الأساسي للسلطة النقدية هو استقرار الأسعار هذا ما زاد استقلالية أكبر للأهداف، فالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر فمثلا ميزان المدفوعات عرف استقرار منذ سنة 2003 ومعدل النمو أيضا عرف استقرار نسبي منذ 2000 وكذلك التضخم الذي استقر في السنوات الأخيرة 2013 إلى غاية 2022 وهذا ما يفسر ويؤكد الاستقلالية الفعلية للأهداف.

4. الإقراض الحكومي: حسب قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فإن اقراض الحكومة يكون محدود وبشروط معينة، ومع تعديلاته أصبح اقراض الحكومة بدون شروط وبلا حدود لمدة خمس سنوات، وما جعل بنك الجزائر غير مستقل من هذا المعيار.

من خلال ما سبق نستنتج أن بنك الجزائر يتمتع بالاستقلالية القانونية ويفقد للاستقلالية الفعلية وهذا بسبب ضغط الحكومة عليه وقيامها باتخاذ القرارات فيما يخص السياسة النقدية

أما الاتجاه الحديث لبنك الجزائر هو تقييد استقلاليته القانونية والفعلية عبر مختلف تعديلات قانون النقد والقرض.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

يعد هدف الاستقرار المالي اتجاها حديثا للسياسة النقدية في الجزائر، وإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر تجعله يحقق هذا الهدف وسوف نتطرق إلى إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق هذا الاستقرار.

أولاً: الإطار القانوني لهدف الاستقرار المالي

عززت تدابير المساهمة النقدية من خلال إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 الإطار القانوني الذي يسير القطاع المصرفي في الجزائر ودعم الارساء القانوني المالي كمهمة واضحة لبنك الجزائر¹. وقد عززت التدابير الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض في أوت 2010 مهام بنك الجزائر في مجال الاشراف والرقابة البنكية وأسندت له صلاحيات في مجال الاستقرار المالي في هذا الإطار، وعزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع وضع اللمسات الأخيرة لجهاز التنقيط الجديد للبنوك والمؤسسات المالية من زاوية رقابة أفضل المخاطر البنكية².

ثانياً: مدى تحقيق السياسة النقدية للاستقرار المالي في الجزائر

تبقى مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي حاسمة في الجزائر نظرا لأهمية البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري، ويبقى القطاع المصرفي في الجزائر صلبا سنة 2010³.

وساهمت فعالية إدارة السياسة النقدية في الاستقرار المالي سنة 2012 حيث تميزت بتحسن في مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي، وتبقى هذه المساهمة للسياسة النقدية حاسمة، ويجب على بنك الجزائر التحقق باستمرار من أمن وصلابة النظام المصرفي وتم تعزيز مهامه في مجال الاشراف والرقابة المصرفية في إطار صلاحياته الجديدة في مجال الاستقرار المالي 2010.

ويقوم بنك الجزائر من خلال عمليات الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان لدى شبابيك المصارف، ومن جهة أخرى في إطار مهامه القانونية الجديدة في مجال الاستقرار المالي بادر بنك الجزائر في 2012 بمشروع وضع أدوات جديدة لاختبار صلابة المصارف، وذلك تعزيز في هذا المجال منذ 2007.

¹ حديوش سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 181-182.

² محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، أوت 2010 ص 7.

³ محمد لكصاسي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

تسمح هذه الأدوات الجديدة بتحسين قدرة التحليل واكتشاف نقاط الضعف النظامية وتحسين المراقبة الاحترازية الكلية¹.

وبالفعل ومنذ سنة 2010 أصبحت مهمة الاستقرار المالي لها نفس أهمية استقرار الأسعار، وبغرض تعزيز الإطار العملياتي للاستقرار المالي، وعقب تطبيق القواعد المحاسبية حسب المعايير الدولية ابتداء من سنة 2010 المتعلقة بتقييم المخاطر ذات الصلة بالمنتجات المالية الجديدة، وتنظيم جديد منذ ماي 2011 في مجال تحديد وقياس وتسيير رقابة خطر السيولة أصدر مجلس النقد والقرض في 2014 جهازا احترازيا جديدا لمطابقة القواعد الاحترازية للمقاييس والمعايير الجديدة للجنة بازل، فقد حددت نسبة الملاءة الدنيا إلى الرأسمال الأساسي بـ 9.5% ونسبة الملاءة إلى الأموال الخاصة التنظيمية بـ 12% وفي إطار التعزيز التنظيمي المتعلق بالأدوات الاحترازية الكلية المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض سيطور بنك الجزائر قدراته أكثر في مجال إدارة السياسة الاحترازية الكلية، إضافة إلى ذلك سيعزز دور لجنة الاستقرار المالي على المدى القصير خاصة فيما يخص التقييم الدوري لصلابة القطاع المصرفي².

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر توجه السداسي لسنة 2013، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص16؛ 18.

² أيمن بن عبد الرحمان، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص21.

خلاصة

منح قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ومختلف تعديلاته تحول حاسم في الاقتصاد الجزائري عامة والجانب النقدي خاصة، وأعطى لبنك الجزائر صلاحيات لإدارة السياسة النقدية والإشراف عليها، فبتحليل وتقييم تطور السياسة النقدية في الجزائر لاحظنا أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية مرتبطة أساسا بالبتروول إضافة إلى ذلك فإن استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية قانونية فقط وليست فعلية بسبب ضغط الحكومة عليه والقيام باتخاذ جميع القرارات التي تخص السياسة النقدية من طرف هذه الأخيرة واستنادا إلى المؤشرات الاقتصادية نجد أن استقلالية بنك الجزائر لم يكن له في التخفيف من حدة التضخم والحد من البطالة ولا رفع النمو الاقتصادي أو حتى تحسن في وضعية ميزان المدفوعات، وعرفت هذه الاستقلالية تذبذب عبر مختلف التعديلات على قانون النقد والقرض حيث تراجعت في بعض الأحيان وفي فترات ارتفاعها لم تساهم في تحقيق الأهداف النهائية لسياسة النقدية، كما حاولنا ابراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال مبادرات بنك الجزائر بوضع أدوات جديدة لاختبار صلابة المصارف وتطبيق القواعد المحاسبية حسب المعايير الدولية للجنة بازل.

خاتمة

خاتمة

يعد البنك المركزي تجسيد للسيادة الاقتصادية وبالنظر إلى أنه هو الجوهر الأساسي للنظام المصرفي فقد جذبت مسألة استقلال البنك المركزي اهتماما كبيرا من الاقتصاديين من جميع مناحي الحياة، كما أن السياسة النقدية مهمة أيضا في الحد من المشاكل الاقتصادية للبلاد والتخفيف من حدتها، والبنوك المركزية التأثير الأكبر على ذلك، والكثير من الاقتصاديين دعموا فكرة منح استقلالية البنك المركزي لتأكيد مصداقيته و لرفع فعالية السياسة النقدية وتوجيهها نحو الوصول إلى تحقيق أهدافها، الأخير يعد مستشارها الحكومي، وفيما يتعلق بالسياسة نقدية يجب أن تكون متنسقة مع صنع القرار الاقتصادي للدولة، وكذلك البنك المركزي وظيفته العمل على تحقيق إستقرار الأسعار، وقد ظهرت إتجاهات حديثة للسياسة النقدية في استقلاليتها ولضمان فعاليتها وجب عليها أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، ولكن بعد ظهور مصطلح الاستقرار المالي العالمي توسعت قوة البنك المركزي وأصبح الاستقرار المالي أحد أهداف النهائية للسياسة النقدية والذي يتحقق مع بلوغ الأهداف الأخرى خاصة هدف الاستقرار النقدي (العملة) وذلك من خلال الأدوات الجديدة والتنظيم الاحترازي الكلي وكلها ضغطت على الحكومة، وسيكون لهذا الضغط تأثير طبيعي على استقلالية البنك المركزي ومع كل هذه التغيرات تم إدخال استقلالية البنوك في الاتجاه الحديث للحد من هذا الاستقلال وتقبيده لأن الاستقلال الواسع في نظر الخبراء الاقتصاديين كان مصدر الأزمات الاقتصادية.

تبنت الجزائر خلال سنة 1990 إصلاحات من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر قفزة نوعية في المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث استعاد من خلالها بنك الجزائر استقلالته وصلاحياته التي من شأنها تحقيق فعالية السياسة النقدية، ولكن في أرض الواقع استقلالية البنك المركزي ليست فعلية بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بالصدمات البترولية، كما قامت الجزائر بإجراء عدة تعديلات على قانون 90-10 أهمها إصدار الأمر 01-01 سنة 2001 والأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 وبعدها قانون 17/10 وكل هذه التعديلات أثرت على استقلالية بنك الجزائريين تراجع وارتفاع في درجتها وكل هذا من أجل مسابرة كل التطورات الاقتصادية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

➤ **الفرضية الأولى:** السياسة نقدية هي مجموع الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لبلوغ هدف التحكم في الاستقرار النقدي والاقتصادي مستخدمة مجموعة من الأدوات الذي أصبح يتمثل في الاستقرار المالي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

➤ **الفرضية الثانية:** الهدف من منح استقلالية البنك المركزي هو توسيع صلاحياته ليقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة نقدية من أجل تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص والاستقرار النقدي بشكل عام وهذا ما يثبت صحة فرضية ثانية.

الخاتمة

➤ **الفرضية الثالثة:** منح قانون النقد والقرض استقلالية بنك الجزائر ما ساهم في تحقيق فعالية السياسة النقدية "يعتبر قانون 90-10 بمختلف تعديلاته نقطة تغير المنظومة النقدية الجزائرية، فقد منح البنك الجزائر استقلالية قانونية وليست فعلية، ولإعتبار اقتصاد الجزائر مرتبط بالنزول لا يمكن أن نربط فعالية السياسة النقدية بدرجة استقلالية بنك الجزائر، وهذا ما يبقي صحة الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ وجود بنك مركزي في الدولة يجعل الجهاز المصرفي أكثر تنظيما وتزداد أهميته في توليد مهمة الاصدار النقدي.
- ✓ رغم تبني فكرة استقلالية من عديد دول هناك (معارضين لها)
- ✓ تظهر أهمية البنك المركزي حسب درجة استقلالية فكّما كانت هذه الاستقلالية واسعة مكنته من بلوغ أهدافه بدقّة.
- ✓ تنحصر فعالية السياسة النقدية في مدى إمكانية استخدام أدوارها التي تكون كفيلة بتحقيق أهدافها.
- ✓ يمكننا التميز بين الاستقلالية الاقتصادية والقانونية والفعلية، العضوية والوظيفية وكذلك يمكن قياسها بعدة معايير ترتيبية ومعايير كمية.
- ✓ أثبتت الدراسة أنه هناك علاقة بين الاستقلالية واستقرار الأسعار فمعدل التضخم ينخفض بزيادة استقلالية البنك المركزي.
- ✓ إنّ الأدوات السياسية الاحترازية الكلية التي أحدثها بنك الجزائر مكنت السياسة النقدية من القيام بمهمة جديدة تمكن في تحقيق الاستقرار المالي الذي لا يتحقق إلى مع استقرار الأسعار ويجب أن تكون هناك تنسيق بين السياسة النقدية وأدوات السياسة الاحترازية.
- ✓ من ضمن أهداف السياسة النقدية هي التصدي لحالات التوسع في سياسة التمويل بالعجز.
- ✓ استعاد بنك الجزائر استقلاليته من خلال قيام الجزائر بإصلاحات نقدية هامة تمثلت في صدور قانون النقد والقرض 90-10 بمختلف تعديلاته خاصة قانون 17-10-الخاص بسياسة تمويل غير نقدي وكل هذه التعديلات.
- ✓ بطبيعة الحال أثرت على درجة استقلالية بنك الجزائر.
- ✓ استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية من الناحية القانونية فقط وليست فعلية وهذا بسبب الضغط السياسي عليها.
- ✓ عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 تحسن في مؤشرات السياسة نقدية ولكن بوتيرة منخفضة بسبب انخفاض أسعار بترول وارتفاع المديونية، أما الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 عرفت تحسن مرتفع في مؤشرات السياسة النقدية بسبب الانتعاش الاقتصادي أما في الفترة من 2015 إلى 2018 عرفت مؤشرات

الخاتمة

السياسة نقدية انخفاضاً بسبب الأزمة البترولية ومن سنة 2019 إلى 2022 بدأت مؤشراتنا في التحسن بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده الجزائر وهذا في ظل ارتفاع أسعار البترول. ✓ لم نستعمل أداة السوق المقترحة إلا مرة واحدة وذلك لعدم ثبوت نجاعتها والاقتصاد على أداة إعادة الخصم وأداة الاحتياطي الاجباري الذي قامت بإعادة تفعيلها في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: توصيات الدراسة

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:
- ضرورة تنويع أدوات السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر وتجديدها كلما لزم الأمر
 - إعادة تفعيل أداة السوق المفتوحة
 - وضع تشريعات تزيد من استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة لتجنب الضغط السياسي
 - ضرورة تحديد مدة عهد المحافظ ونوابه والتركيز عليها لأنها تنعكس على أداء بنك الجزائر
 - ضرورة تطوير السوق المالية الجزائرية للجهاز البنكي
 - الاعتماد على مداخل خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد الجزائري والحماية من الصدمات الخارجية
 - التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات الأخرى
 - ضرورة استعمال النقود الالكترونية للتحكم في حجم السيولة المفرطة

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد دراسة بحثنا بصيغة العنوان الموضوعية يمكن البحث فيه من خلال:

- ✚ البحث في هذه الدراسة بالأسلوب القياسي
- ✚ محاولة تطبيق هذه الدراسة على عينة من الدول النامية

قائمة المراجع

1- المصادر باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 2- رشيد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، أردن، 2000.
- 3- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان، 2002.
- 4- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري الأردن، 2006.
- 5- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
- 6- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العطوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
- 8- سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة نقدية في الدول المتقدمة، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- 9- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 10- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، ط1، 2015.
- 11- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، تيزي وزو، الجزائر، 2008.
- 12- الطاهر لطرش، اقتصاديات النقود والبنوك، ديوان، مطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2013.
- 13- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.

قائمة المصادر المراجع

- 14- عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2015.
- 15- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعة، الجزائرية، الجزائر، ط2، 2014.
- 16- عبد المنعم سيد علي وآخرون، النقود والمصارف والأسواق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ط1، 2004.
- 17- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 18- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، الأردن، 2010.
- 19- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
- 20- منير اسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 21- وسام ملاك، النقود والسياسة نقدية الداخلية، دار المنهل للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2000.
- 22- يوسف كمال محمد، السياسة نقدية مصرفية إسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996.

2- الأطروحات والرسائل

أ- الأطروحات

- 23- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 24- بوكراشوي إبراهيم، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم سياسة نقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019. 2020.
- 25- حديوش سعدية، أثر الاتجاهات الحديثة للاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- 26- مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019-2020.

قائمة المصادر المراجع

27- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية خلال فترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003.

ب- الرسائل

28- إكن لونيبي، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

29- بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009-2010.

30- بوكرة كميالية، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009-2010.

31- حميدي كلثوم، تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود بنوك، البلدية، 2007.

32- سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال المؤسسات جامعة العربي بن مهيدي الجزائر، 2008-2009.

33- شوارر حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2006-2007.

3- المجلات

34- أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 78، العدد 13، 2017.

35- بهناس لعباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03، 11 متعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، كلية العلوم الاقتصادية، جلفة، الجزائر.

36- بودودة زهرة، راضية مصداغ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون نقد وقرض 90، 10، مجلة إقتصاد المال و أعمال، مجلد 7، العدد 01، 2022.

قائمة المصادر المراجع

- 37- بوشسخي بوحوص، العيد محمد،، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي من زاوية الميزانية المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، مجلد 6، العدد01، 2019.
- 38- بوكراوي إبراهيم، أزري فتحي، تحليل مدى إستقلالية بنك الجزائر خلال فترة 1990، 2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 06، العدد02، 2020.
- 39- حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة نقدية كآلية فعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2000- 2017، مجلة منتدى للدراسة والأبحاث إقتصادية، مجلد 5، العدد2، 2021.
- 40- زاوي فضيلة، شكري معمر، أثر تعديلات قانون نقد وقرض على مسار إصلاح منظومة بنكية الجزائر 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد05، العدد01، 2011.
- 41- سعودي صالح الدين، كزاز رمضان، انعكاسات تعديل قانون نقد وقرض سنة 2017 على فعالية السياسة نقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 05، العدد 02، 2020.
- 42- سمير يحيايوي، ليلي معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات، بويرة، الجزائر، المجلد2، العدد2، 2017.
- 43- سمير يحيايوي، ليلي معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم 1990-2019، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد8، العدد2، 2012.
- 44- سنوسي علي، حديوش سعدية، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وقوة نموذج cwn، خلال فترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 5، العدد1، 2019.
- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000- 2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014.
- 45- عطاء الله قهيري، فعالية النظام المصرفي بين النظرية والتطبيق، مجلة مقاربات، المجلد 03، العدد05، 2015.
- 46- فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات سياسة نقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف سياسة 56 اقتصادية كلية 1990- 2017، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 18، العدد 30، 2022.

قائمة المصادر المراجع

- 47- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون نقد وقرض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، 2011.
- 48- مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة مجلد 17 العدد 02، 2018.
- 49- محمد صلاح وآخرون، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2018.
- 50- منال جباري مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف، في مصر خلال فترة 1990-2017، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017.

4- الملتقيات

- 51- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى منظومة مصرفية الجزائرية وتحولات اقتصادية.

5- التقارير والنشرات

أ- التقارير

- 52- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2019.
- 53- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2017.
- 54- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2019.
- 55- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2015.
- 56- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2013.
- 57- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2003.
- 58- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2003.
- 59- بنك الجزائر، التقرير سنوي للتطور الاقتصادي والنقدي 2008.

ب- النشرات

- 60- النشرة الاحصائية الثلاثية مارس 2020.
- 61- النشرة الاحصائية الثلاثية 2021.
- 62- النشرة الاحصائية الثلاثية 69/2022*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ديسمبر، 1962.
- 63- النشرة الاحصائية الثلاثية 2016.
- 64- النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر 2008.
- 65- النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر 2015.
- 66- أيمن عبد الرحمان، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر، 2018.

6- المواد والأوامر

- 67- القانون 10-90 متعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 11/10/2017.
- 68- المادة 13 الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض مؤرخ في 26/08/2003.
- 69- المادة 16 الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض مؤرخ في 26/08/2003.
- 70- المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
- 71- المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
- 72- المادة 18 و 19 الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض.
- 73- المادة 13 من الأمر 01-01 المعدل ومتمم لقانون 10-90 متعلق بالنقد والقرض.
- 74- المادة 26، 27، 35، 45، الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض.
- 75- المادة 98، 105، 106، الأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض.
- 76- المادة 58، 59، 60، 62 والأمر 11-03 متعلق بالنقد والقرض.

قائمة المصادر المراجع

77- المادة 55 من قانون نقد وقرض مؤرخ في 14 أبريل 1990 .

78- المادة 35 الأمر 10-04 متعلق بالنقد والقرض 2010 .

79- المادة 76، 77 من قانون نقد وقرض مؤرخ في 14 أبريل 1990.

80- الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مؤرخ في 27 /2 /2001.

7- المواقع الإلكترونية

81- سمر صالح، البنك المركزي، الموسوعة سياسة

<https://halshs.archives.ouvertes.fr> consulter le 07/03/2022.

82- حسين حسن قطيبي، نشأة البنوك المركزية ووظائفها، جمعية البنوك اليمنية

<https://politico.encylopediaorg/dictionary,5,33,28/03/2023>, Yemem_yba.com,06:23,06/04/2023

II: المراجع باللغة الأجنبية

83_ Mhamdi Ghersi ,Monir Smida , **Evaluation du degre d'independance de la banque central de Tunisie** , avrile 2015, disponible sur le cite

ملاحق

ملاحق

الملحق رقم 01: قياس إستقلالية بنك الجزائر وفق القانون 90-10

المعيار	العنصر	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- فترة التوظيف	0,2	0,00
	ب- تعيين المحافظ		0,00
	ج- الرفض أو الطرد		0,83
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة.		1,00
درجة استقلالية المعيار أو $0,129 = 0,2 * 0,25 * (1,00 + 0,83 + 0,00 + 0,75)$			
2- صياغة السياسة نقدية	أ- من يقوم بالصياغة	0,15	0,33
	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل تعارض		1,00
	ج- دور البنك في عملية إعداد موارثه		0,00
درجة استقلالية المعيار الثاني: $0,0665 = (15 * 0,33) * (0,00 + 1,00 + 0,33)$			
3- أهداف بنك الجزائر	-الهدف الرئيسي والوحيد للبنك مركزي في حالة تعارض الاهداف مع الحكومة هو استقرار الأسعار.		
درجة المعيار الثالث هو: $0,06 = 0,15 * 0,40$			
4- حدود اقراض حكومي لتمويل عجز	أ- تسليف حدود الاقراض غير المورق	0,5	0,33
	ب- إقراض توريقي		0,67
	ج- شروط اقراض		0,33
	د- مقترضون محتملون من بنك		0,33
	هـ- حدود إقراض البنك واستحقاق القروض		0,33
	ز- أسعار الفائدة على القروض		0,67
	ح- البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية.		0,25
	-		1,00

ملاحق

درجة اسقلالية المعيار الرابع:

$$+(0,33*0,1)+(0,33*0,05)+(0,33*0,025)+(0,67*0,025)+(0,67*0,1)+(0,15*0,33)$$
$$0,22225 =(0,25*0,025)$$

ملاحق

الملحق رقم 02: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01-01

المعيار	العنصر	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- تسليف حدود اقتراض غير موثق	0,2	0,00
	ب- تعيين المحافظ		0,00
	ج- الرفض أو الطرد		0,00
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1,00
درجة استقلالية المعيار الأول: $0,15 = 0,05 * 0,25 * (1,00 + 0,00 + 0,00 + 0,00)$			
2- صياغة السياسة نقدية	أ- من يقوم بالصياغة	0,15	0,33
	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل تعارض		1,00
	ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة		0,00
3- أهداف بنك الجزائر	-استقرار الداخلي والخارجي للنقد -تحقيق عمالة كاملة -تحقيق نمو اقتصاد الوطني		
4- حدود اقراض حكومي للتمويل عجز	أ- تسليف حدود اقتراض غير موزق	0,5	0,33
	ب- اقتراض توريقي		0,67
	ج- شروط الاقتراض		0,33
	د- مقترضون محتملون من البنك		0,33
	و- استحقاق القروض		0,33
	ز- أسعار الفائدة على القروض		0,67
	ح- بنك مركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية		0,25
			1,00

ملاحق

الملحق رقم 03: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 11-03

المعيار	العنصر	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- فترة التوظيف	0,2	0,00
	ب- تعيين المحافظ		0,00
	ج- الرفض أو انلطرد		0,83
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى		1,00
درجة استقلالية المعيار الأول: $0,0915 = 0,2 * 0,25 * (1,00 + 0,83 + 0,00 + 0,00)$			
2- صياغة سياسة نقدية	أ- من يقوم بالصياغة	0,15	0,60
	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل تعارض ج- دور البنك في عملية إعداد الموازنة		
درجة استقلالية المعيار الثالث: $0,09 = (0,15 * 0,60)$			
3- أهداف بنك الجزائر	-إستقرار نقدي داخلي والخارجي -تحقيق نمو الاقتصاد الوطني -استقرار الصرف		
4- حدود اقراض حكومي لتمويل العجز	أ- تسليف حدود اقراض غير موزق	0,6	0,33
	ب- اقتراض توريقي		0,33
	ج- مقترضون محتملون من بنك		0,33
	هـ- حدود اقتراض البنك		0,33
	و- استحقاق القروض		0,33
	ز- أسعار الفائدة على القروض		0,67
	ح- البنك مركزي من شراء أو بيع أوراق مالية		0,50
			1,00

ملاحق

الملحق رقم 04: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للقانون 10-17

المعيار	العنصر	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	أ- فترة التوظيف	0,2	0,00
	ب- تعيين المحافظ		0,00
	ج- الرفض أو الطرد		0,83
	د- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى		1,00
درجة استقلالية المعيار الأول: $0,0915 = 0,2 * 0,25 * (1,00 + 0,83 + 0,00 + 0,00)$			
2- صياغة سياسة نقدية	أ- من يقوم بالصياغة	0,15	1,00
	ب- من له الكلمة الأخيرة في حل تعارض		1,00
	ج- دور البنك في إعداد الموازنة		0,00
درجة استقلالية المعيار الثاني: $0,1 = 0,15 * 0,33 * (0,00 + 1,00 + 1,00)$			
3- أهداف بنك الجزائر	-استقرار الداخلي وخارجي للنقد واستقرار الصرف -تحقيق نمو الاقتصاد الوطني		
درجة استقلالية المعيار الثالث: $0,09 = 0,15 * 0,60$			
4- حدود اقتراض حكومي لتمويل العجز	أ- تسليف حدود اقتراض غير موزق	0,5	0,33
	ب- اقتراض توريقي		0,33
	ج- شروط الاقتراض		0,33
	د- مقترضون محتملون من البنك		0,33
	هـ- حدود اقتراض البنك		0,33
	و- استحقاق القروض		0,67
	ز- أسعار الفائدة على القروض		0,50
	ح- البنك مركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في التسوق الأولية		1,00